

السياسة الاسرائيلية: التحالف الحاكم وصراعات التيارات*

شفيق الغبرا

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

مقدمة

تهدف هذه الدراسة، عبر متابعة سياسة التشكيلات الاسرائيلية الحاكمة منذ نشوء الدولة عام 1948، الى التعرف على طبيعة السياسة الاسرائيلية نحو الارض والامن. فعبر متابعة تطور الرؤية السياسية الاسرائيلية على صعيد القوى الحاكمة والقوى المعارضة، في إطار الصراع العربي الصهيوني، يمكننا تحقيق فهم أفضل لطبيعة هذه السياسة في ظل الانتفاضة وفي المرحلة المقبلة. وقد استندت هذه الدراسة الى عشرات الابحاث والكتب المنشورة أساساً باللغة الانجليزية او المترجمة للانجليزية عن العبرية. ومن خلال مراجعة هذه الدراسات المهمة تبرز صفات وسمات للوضع الاسرائيلي يمكن القول انها تمثل إجماعاً أكاديمياً بين جمهور كبير من المتخصصين في الاسرائيليات. والجدير بالذكر ان معظم الكتابات الجديدة لعشرات الباحثين اليهود والاسرائيليين والاميركان المتخصصين بالكيان الاسرائيلي تعكس خيبة أمل في السياسة الاسرائيلية، كما وتعكس في نفس الوقت، مخاوف جدية ناتجة عن الانقسام الاسرائيلي حول الارض والامن ذي الابعاد المدمرة على المدى المتوسط والبعيد. وان هذه الدراسة لا تدعي الشمولية، ففي ظل ما هو متوفر في اللغة العربية عن إسرائيل، باستثناء بعض الترجمات المفيدة، تبقى معرفتنا بالدولة الاسرائيلية وسياساتها في بداياتها.

تنقسم هذه الدراسة الى ستة أجزاء، نتعرض في الجزء الاول منها لطبيعة التحالف الحاكم والتغيرات التي طرأت عليه في المرحلة الاولى من عمر الدولة حتى عام 1967. وفي الجزء الثاني نشرح معاني حرب 1967 وأثرها على الامن ومفهوم الارض وطبيعة التغيرات التي كانت قد بدأت في بواطن المجتمع الاسرائيلي. أما الجزء الثالث فيتضمن شرحاً لآثر حرب 1973 على الحكم في اسرائيل، إضافة لطبيعة أزمة العمل التي فجرتها تلك الحرب والجذور الموضوعية التي أدت الى غزو اليمين والليكنود. أما الجزء الرابع من الدراسة

* النسخة المعدلة من البحث المقدم الى ندوة الصراع العربي - الاسرائيلي في ظل الانتفاضة التي أقامتها مجلة العلوم الاجتماعية بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي في الكويت في الفترة من 12 - 14 آذار/ مارس 1990.

فتتعرض فيه لطبيعة ومعنى وصول اليمين الى السلطة، والمراحل المختلفة التي مر فيها تحالف الليكود ابان حكمه. وفي هذا الجزء شرح لطبيعة الازمة الاسرائيلية التي أدت الى فشل برنامج الليكود التاريخي مما أدى (وهذا هو مضمون الجزء الخامس) الى تشكيل الحكومة الائتلافية الاولى عام 1984. أما الجزء السادس والاخير فهو عن أثر الانتفاضة الفلسطينية على التحالف الحاكم والقوى السياسية الاسرائيلية إضافة لاحتمالات المستقبل.

إن بلورة تصورات متعمقة حول السياسة الاسرائيلية ينطلق أساسا من القناعة العربية بأن الصراع مع اسرائيل لم يعد مطلقا عدما يحسم بانقضاء الجيوش السريع. بل من الواضح أن العرب سيصارعون ويتعايشون على مدى طويل مع اسرائيل. فاسرائيل في اواخر السبعينات عقدت سلاما، لا يبدو انه مؤقت، مع اكبر واهم دولة عربية. وفي الثمانينات غزت لبنان بعد ان جاء الليكود الى السلطة، اذ امعنت في سياسة هدفها تفتيت العرب وضربهم. وسعت في الثمانينات ايضا الى ابتلاع الاراضي المحتلة عبر تهويدها واقتطاع اجزاء كبيرة منها من أجل الاستيطان، كما انها مارست ومازالت تمارس تنكيلا مستمرا بحق الشعب الفلسطيني القاطن في قراه ومدنه المحتلة. ونحن في التسعينات وفي إطار الصراع والتعايش البعيد الامد اصبح مطلوب منا، إذن، أن نعرف عن أحزاب اسرائيل وقواها السياسية واقتصادها وانتخاباتها والقوى المؤهلة للعب دور قيادي فيها. ومن الطبيعي أن نتساءل: هل اسرائيل مجتمعة واحد أم أن فيها الوانا سياسية مختلفة؟ هل يتضمن هذا الكيان قوى سلام الى جانب قوى الحرب؟ ما قصة اليهود الشرقيين والغربيين وما دور اليهود المتدينين؟ هل هناك نظام سياسي متكامل في اسرائيل مثله مثل الانظمة السياسية في اي مكان اخر فيه يمين ويسار، وفيه طبقات وطوائف، خلافات واتفاقات، أم أن هذا النظام حالة خاصة، فيه بعد واحد؟.

المرحلة الاولى : الحزب الحاكم وبناء الدولة

تميز العقد الاول من عمر اسرائيل الذي بدأ مع إعلان الدولة في أيار 1948 بحكم الحزب الواحد (الماباي) وبسيطرة بن غوريون الكاملة على عملية صنع القرار. فالماباي (حزب أرض إسرائيل العمالي) هو الحزب الذي نجح تحت قيادة بن غوريون في مرحلة ما قبل اعلان الدولة، باقامة مؤسسات دولة كاملة البنية. إذ نشأ نتيجة وحدة حزبين صغيرين هما أشدوت ها فودا وهابويل هشزير العماليين اللذان نشأ في ظروف العمل في المستعمرات وعودة اليهود للعمل في الارض حسب التصور الصهيوني (Sachar, 1979: 159). والماباي هو الحزب الذي قاد الحرب الاسرائيلية الاولى عبر قواته العسكرية الهاغانا ضد العرب.

وفي ظل حكم الماباي، وعلى الاخص أبان المرحلة ما بين 1948-1967، وضعت

الاقلية العربية تحت الحكم العرقي حتى عام 1966، كما شرعت إسرائيل في عملية مصادرة اراضي اللاجئين الفلسطينيين. وكان هم الحزب الحاكم الحفاظ على الدولة ومنع اللاجئين الفلسطينيين من العودة وذلك ضمن سياسة هدفها فرض الامر الواقع على العرب. وقد شكل سعي الدولة الاسرائيلية لجلب مئات الالوف من اليهود المهاجرين خاصة من البلاد العربية، لكي يكونوا عمادا لجيشها الذي تنقصه الاعداد المقاتلة، أحد اهم اسس الدولة في السنوات الاولى. كما تميزت الدولة في مرحلتها الاولى بغياب عناصر أساسية من الديمقراطية الغربية. فعلى سبيل المثال فرضت الرقابة العسكرية على المسرح والسينما إضافة لاقرار العديد من القوانين التي تحد من الحريات (Eisenstadt, 1985: 181, 187).

والمتمفحص للسياسة الاسرائيلية منذ عام 1948 حتى عام 1967 يكتشف ان اليمين الاسرائيلي وخاصة حزب حيروت بزعامة مناحيم بيغن لم يكن له اي دور حقيقي في الحياة السياسية الاسرائيلية، إذ لم يمتلك حزب حيروت اليميني في ذلك الوقت ما يسمح له بالتمايز عن حزب الماباي الذي نجح في التحكم بالقضية الوطنية عبر تمسكه بحدود حرب 1948، وحدود اتفاقات رودوس لعام 1949. كما نجح الحزب في التشدد مع العرب حول جميع مطالبهم الخاصة باعادة اللاجئين. كما اتبع بن غوريون سياسة التحالف مع الغرب على الصعيد الخارجي طوال فترة حكمه.

ولقد تميز البنيان الحاكم في تلك الفترة بتحالف بن غوريون في الحكومة مع القوى السياسية الوسطية الاخرى التي امتلكت بعض الاصوات في الكنيست. فقد تحالف مع الصهاينة العاميين General Zionists (وهم من بواقي جهاز المؤسسات المدنية اليهودية التي نشأت تحت الحكم البريطاني) ومجموعات الليبراليين والمهنيين، وتحالف مع حزب المابام اليساري بما في ذلك احد فروعه أهدوت هافودا. المهم ان حزب الماباي استثنى من حكمه في ذلك الوقت حزبين هامشين تواجدا في الكنيست وهما حزب حيروت اليميني بزعامة بيغن بالإضافة الى الشيوعيين (Eisenstadt, 1985: 176). لكن الظروف التي سبقت حرب 1967 اتت بعوامل جديدة. فحزب الماباي كان قد بدأ يواجه مصاعب سياسية داخلية ناتجة عن بداية رفض العديد من قواعد الحزب الصاعدة لسلطة بن غوريون المطلقة. ففي أزمة لافون التي تعود جذورها لعام 1954 والتي فاقمت الخلافات بين قادة الماباي عام 1960، كانت بداية التشققات في الماباي وبداية ردة الفعل على سلطة بن غوريون المطلقة. بل نتج عن الازمة إستقالة بن غوريون من رئاسة الوزراء، وخروج عدة قوى من الماباي الحاكم وتحديد إنتخابات جديدة للكنيست قبل الموعد المحدد لها بستين. وقد نتج عن الانتخابات عام 1961 خسارة حزب الماباي لخمسة مقاعد، رغم استمرار دوره القيادي بقيادة بن غوريون، الذي عاد واستقال نهائيا عام 1963

(Sachar, 1979:544-548). كما أدت التشققات في الماباي الحاكم الى خروج بن غوريون عن الماباي ومعه دايان وبيريز اللذان شكلا حزب رافي عام 1965. لكن بن غوريون لم يعد للحياة السياسية بعد إستقالته، إذ أصبح دوره في حزب رافي ذا طبيعة معنوية.

كما ان الظروف التي سبقت حرب حزيران 1967 اتت بحكومة للوحدة الوطنية بقيادة ليفي أشكول، الذي خلف بن غوريون المستقيل عام 1963، نتج عنها اعطاء قوة لتيارات اخرى على حساب حزب الماباي. إذ لأول مرة منذ إنشاء الدولة يشارك في الحكم حزب حيروت اليميني عبر تحالف الغاهال. والمعروف ان الغاهال هو تحالف مكون من حزب حيروت مع قوى ليبرالية نشأت في الستينات، وكانت هذه القوى الليبرالية قد نمت كردة فعل على سيطرة الماباي على المستدروت، واتباعه لسياسة رأسمالية الدولة، وتهيئته لدور القطاع الخاص. فحزب حيروت سعى لان يتضمن برنامجهم كل ما يتناقض مع الماباي بما في ذلك على صعيد السياسة الاقتصادية ودور القطاع العام. وقد نجح الغاهال (الذي مهد لبروز تجمع الليكود عام 1973) في تحصيل 26 مقعدا في كنيسيت عام 1965 (Sachar, 1979: 547- 548). كما شارك مع الماباي في تلك الفترة التي سبقت الحرب عام 1967 حزب رافي الذي سبق وانشق عن الماباي. وكان هذا الامر قد فرض فرضا وعبر مفاوضات وضغوط على ليفي اشكول رئيس الوزراء. إن الحزب الحاكم (الماباي) إذن كان قد بدأ، مع مطلع الستينات، يواجه عناصر ضعف في قوته وامكاناته السياسية. بل وسعيا للمحافظة على قوته واستمراره في الحكم سعى بعد حرب 1967، للدخول في وحدة مع حزب رافي (دايان وبيريز من أهم اركانه)، كما توحد مع احدوت هاغافودا (اليساري)، ليشكلوا معا حزب العمل الاسرائيلي وذلك في يناير 1968. وقد تكون المعراخ (التحالف) عام 1969 باضافة المابام وبعض القوى اليسارية الشبيهة له (Kieval, 1988: 27). لهذا السبب يطلق على العمل اسم حزب العمل اي الجزء الذي تكون عام 1968، ويطلق عليه ايضا المعراخ (التحالف) ليعكس التحالف الاكبر في الكنيسيت الذي ضم قوى جديدة عام 1969. كما ويطلق على هذا التجمع تجاوزاً اسم العمل دون الاشارة الى الحزب ليكون المقصود جميع اطرافه.

حرب 1967 وتجدد الصراع على الارض

شكلت حرب 1967 نقطة تحول مركزية في السياسة الاسرائيلية، إذ أن القوى السياسية والاجتهادات والاراء التي أطلقتها تلك الحرب اعادت فتح ملف حدود ومستقبل ودور إسرائيل. وما زالت القضايا التي أثّرت نتيجة لاحتلال إسرائيل لبقية فلسطين إضافة لأراض عربية أخرى متحركة الى يومنا هذا بمصير الصراع العربي الصهيوني وبموقف

إسرائيل من مسألة الارض والأمن. وإن ردة الفعل الاسرائيلية الاولى على الحرب مالت الى إستغلال الحرب كوسيلة لنيل السلام والاعتراف من العرب. فدايان انتظر المكاملة العربية التي لم تأت بخصوص السلام والاستسلام. وتشير الادبيات حول تلك المرحلة إلى أن السياسة الاسرائيلية بعد حرب 1967 إستعدت لعقد صفقة سلام مع العرب، رغم معارضة دايان (رافي) و (الغاهال)، مقابل التراجع عن معظم الاراضي المحتلة (باستثناء القدس) وتعديلات على الحدود (Weissbrod, 1989: 41; Kieval, 1988: 26). وفي عام 1969 حين جرت انتخابات الكنيست السابع، نظرت أغلبية الاحزاب الاسرائيلية، إلى الارض المحتلة بما في ذلك الجولان وسيناء كأوراق للمساومة لا كأراض يمكن الاحتفاظ بها (Peretz, 1988b: 27). أما بخصوص الرأي العام الاسرائيلي الذي يؤثر في القرار، فقد مال بعد الحرب مباشرة لمبادلة الأرض بالسلام على كل الجبهات. أي أنها نظرت الى اغراءات السلام كحالة أفضل من اغراءات الاحتفاظ بالاراضي في ظل استمرار الحرب والصراع (Lustick, 1989: 103).

لكن أفق الصراع هو الذي تحكم بالموقف، فبينما كان الوضع العربي يستعد لمسح آثار الحرب عبر تبنيه للعمل الفدائي الفلسطيني، وعبر إعلانه للاءات العربية في مؤتمر الخرطوم، بدأ الاسرائيليون بالتراجع عن استعدادهم للانسحاب. فالقول بالانسحاب كان لحظيا ومحكوما بسرعة وحجم الانتصار الذي فاجأ إسرائيل. هنا بدأت القوى التي ترفض مبدأ الانسحاب، داخل وخارج حزب وتجمع العمل الحاكم، تنشط هي الأخرى بعد الحرب مما فاقم الخلافات في الساحة السياسية الاسرائيلية (Kieval, 1988: 27). لهذا وجدت إسرائيل في خطة آلون خير بديل. فالخطة ركزت على التخلص من معظم السكان والاحتفاظ بجزء كبير من الارض إضافة لبقاء الجيش الاسرائيلي على نهر الاردن. وطروحات هذه المدرسة هي التي أصبحت فيما بعد أساس سياسة العمل الحاكم (Weissbrod, 1989: 41; Aronson, 1987: 14 - 16).

نتج عن هذا الوضع سيطرة الجمود السياسي على تعامل الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة من عام 1967 حتى حرب عام 1973 مع مسألة الارض والأمن والسلام. بل لولا هذا الجمود السياسي لما كانت حرب عام 1973 التي سعى العرب عبرها لالغاء حالة اللاحرب واللاسلم التي عملت ضد مصلحتهم. فالحكومة التي حكمت اسرائيل من 1967 حتى 1970 بقيادة ليفي اشكول ثم غولدا مائير هي حكومة وحدة وطنية بمشاركة الغاهال. وقد استمر هذا التحالف الحاكم قائما حتى عام 1970 حيث انسحب الغاهال بعد ذلك احتجاجا على موافقة الحكومة على خطة روجرز الثانية التي تضمنت وقفا لاطلاق النار لمدة 3 شهور مع مصر (Peretz, 1988b: 29). كان مجرد الموافقة على مبادرة روجرز كفيلا بخلق أزمة رغم

ضعف الغاهال في ذلك الوقت. لقد إتبعَت الحكومة الاسرائيلية السياسة التي ستلصق بالكثير من الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، التي مفادها اللاقرار والجمود في التعامل مع مستقبل الاراضي المحتلة عام 1967 (Kieval, 1988: 27). وهذا هو اللاقرار الذي شكل باستمرار أزمة دائمة في السياسة الاسرائيلية، لأنه يسمح للقوى الاسرائيلية الاكثر تطرفا، والتي تتسرب في غياب القرار، بالسيطرة على الموقف وفرض تصوراتها.

فعلى سبيل المثال سمحت سياسة اللاقرار الاسرائيلية بعد حرب 1967 لموشى دايان، الاكثر تشددا من بين أقطاب العمل الحاكم في ذلك الوقت، ليصبح بعد حرب 1967، الحاكم الفعلي للاراضي المحتلة خاصة الضفة الغربية وقطاع غزة. إذ بدأ دايان بربط اسرائيل بالأرض المحتلة عن طريق فتح الطرق الجديدة ووصل محطات الكهرباء الفلسطينية بالاسرائيلية، كما شجع على بناء المستعمرات من قبل تيارات حزب العمل في مناطق محددة للاستيطان، وودشن سياسة البناء الطموحة حول القدس العربية. ومن أهم أعمال دايان في هذا الاطار السماح للعمالة الفلسطينية تحت الاحتلال بالذهاب الى إسرائيل للعمل، كما إنه بدأ سياسة الجسور المفتوحة التي سمحت لألوف العائلات من الارض المحتلة والشتات الفلسطيني بالخروج أو القدوم للزيارة (Peretz, 1988b: 28-29). وقد أدت الخلافات السياسية في حزب العمل إلى تبلور الصراع الحاد بين جناح أبا إيبان الذي آمن باعادة الارض مقابل السلام، وجناح دايان. وأمام احتمال انسحاب دايان من حزب العمل قبل انتخابات 1973 نتيجة الخلاف على هذه المسائل تبني العمل سياسة أكثر تشددا تدور حول بناء المستعمرات وإدخال الاراضي المحتلة في الاقتصاد الاسرائيلي بشكل أكثر فعالية (Kieval, 1988: 29).

كما إن الجمود السياسي الاسرائيلي طبق نفس المعايير على دائرة الصراع مع الفلسطينيين. فبالرغم من التغيرات الكبيرة في الوضع الفلسطيني بعد حرب 1967 من حيث نمو الهوية الوطنية ودور منظمة التحرير إلا أن الحكومة الاسرائيلية لم تقر بهذا الوجود (Seliktar, 1989: 26). فقد إتسعت الاشتباكات بين المقاتلين الفلسطينيين والقوات الاسرائيلية على الجبهة الاردنية ثم اللبنانية، كما وسعت القوات الاسرائيلية دائرة ردها على الحركة الوطنية الفلسطينية في الداخل والخارج لكن دون أن تعترف في ذلك الوقت بأي وجود للشعب الفلسطيني لا في إطار سياسي أو حتى إجتماعي. ومن أكثر التصريحات شهرة ذلك الذي نقلته وسائل الاعلام عن غولدا مائير والذي مفاده أن شيئا أسمه الفلسطينيون لا وجود له.

إن نمو اليمين وسط حالة اللاقرار وغياب التفكير الاستراتيجي في إسرائيل وتحول الارض المحتلة 1967 الى سلعة في سوق الخلافات والمساومات الاسرائيلية التكتيكية، أدت

الى بروز تيار جديد له جذور شعبية ويرتبط بشكل أكثر جدية بالأرض ومفهوم إسرائيل الكبرى، وبما يتجاوز حزب العمل ومواقفه البراغماتية اللحظية. وقد ربط هذا التيار بين النظرة الامنية من جهة، والمسألة الدينية التوراتية الايديولوجية من جهة أخرى. اذ برز من يقول بأرض اسرائيل الكبرى التي تشمل جميع مناطق الارض المحتلة عام 1967. وشكل قلب هذا التيار حركة سميت في حينها «حركة أرض اسرائيل» (Reich, 1988: 5). وكانت هذه الحركة خليطاً من عدة عناصر وسطية ويسارية ساهمت سياسة الدولة المتذبذبة تجاه الاراضي في تحويلها نحو اليمين. وهي أيضاً مكونة من عناصر دينية، وعناصر متعصبة جغرافياً ونفسياً لقوة وعظمة اسرائيل بالإضافة لجذبها الافراد الذين يؤمنون بعدم امكانية إقامة السلام مع العرب (Sprinzak, 1989: 173; Isaac, 1976: 46 - 47).

ولقد أثرت أيضاً قضايا دينية في بدايات نمو اليمين، فعلى سبيل المثال كان الحاخام زفي كوك يحاضر أمام طلبته قبل حرب 1967 بثلاثة أسابيع قائلاً بأنهم سيشهدون في حياتهم وحدة أرض إسرائيل. وحينما وقعت الحرب، تحول النصر الاسرائيلي الى نبوءة وبدأ هؤلاء الطلبة يتحولون لنواة حركة الاستيطان المتطرفة في الارض المحتلة. وأصبح الحاخام كوك ملهم هذه الحركة (Sprinzak, 1988: 125). لقد رأت هذه المجموعات في النصر الاسرائيلي عبوراً جديداً للعبرانيين لا يقل عظمة عن عبور البحر الاحمر في عهد فرعون. وقد أثر كل هذا في الرأي العام الاسرائيلي الذي بدأ يميل لصالح الضم والتهويد والاحتفاظ بالأرض المحتلة (Lustick, 1989: 103). وبدأ حزب حيروت بقيادة بيغن باستغلال الموقف من الارض. كانت هذه هي بداية الرفض على صعيد قطاعات من المجتمع ونذير التطورات اللاحقة التي أدت فيما بعد الى نشوء اليمين المتطرف.

ومن وجهة نظر هركابي، أدت حرب 1967 الى جعل العرب يفصلون بين المخطط الاكبر من جهة والسياسة اللازم اتباعها وتطبيقها مرحلياً من جهة أخرى. لكن هذه الحرب شكلت البداية التي أدت الى جعل اسرائيل وقواها السياسية تربط باحكام بين السياسة الاسرائيلية المرحلية من جهة والحلم الاكبر في اسرائيل الكبرى من جهة أخرى (Harkabi, 1988: 81). فبينما كان التصور الاسرائيلي قبل الحرب يدور حول الضربة السريعة، أصبحت الحاجة لابعاد الجيوش العربية عن مراكز السكان المرتبطة في العمق الجغرافي تشكل التصور الجديد الذي بدأ التعبير عنه يتنامى أكثر فأكثر عبر مقولة «حدود يمكن الدفاع عنها» (Horowitz & Lissak, 1989: 10).

حرب 1973: بين تفجير أزمة العمل، وأسباب نمو اليمين والليكود

أ (حرب 1973 وتفجير أزمة العمل: جاءت حرب 1973 التي نقلت الوضع العربي العام الى مواقع الهجوم العسكري والسياسي لتفجر أزمة حزب العمل. فقد بدا الحزب

الحاكم وكأنه لم يكن مستعداً للحرب مما أنتج شعوراً إسرائيلياً بضرورة تغيير القيادة. ومع أن هذا الأمر لم يعكس نفسه بوضوح في انتخابات الكنيست في ديسمبر 1973، إلا أن التطورات اللاحقة التي أدت إلى استقالة غولدا مائير ومجيء اسحق رابين لرئاسة الوزراء فتح الباب واسعاً لجملة من التغيرات. فالقيادة الجديدة لحزب العمل، التي تميزت بدور ثنائي وتنافسي سلبي بين اسحق رابين وشمعون بيريز، كانت تعبر عن تفاقم حالة التآكل في حزب العمل (Aronson, 1989: 83; Reich, 1988: 4). وفي المقابل تداخلت نتائج حرب 1973 مع حالة الفساد الإداري التي كانت قد عمت حزب العمل قبل الحرب، والمتفاعلة مع سيطرة الحزب على القطاع العام والاقتصاد، لتؤدي إلى كسر الثقة بين هذا الحزب وقطاعات شعبية عريضة من الرأي العام وعلى الأخص الطبقة الوسطى. لقد بدأ حزب العمل بعد الحرب بلا قيادة وضعيفاً في الأخلاقيات العامة. كما بدأ حزب العمل يواجه الانتقاد من قواعده التي طالبت بضرورة إدخال الديمقراطية إلى هيئات الحزب (Aronson, 1989: 83; Sachar, 1987: 18-20). وقد نتج عن التآكل في الحزب نشوء «الحركة الديمقراطية للتغيير» بعد حرب 1973 إضافة إلى حركات احتجاج أخرى أكلت من قوة حزب العمل في الكنيست (Reich, 1988: 6; Wolfsfeld, 1988).

كانت ردة الفعل الأولى لحكومة حزب العمل على صدمة الحرب ميلاً للاعتدال ولإمكانية القبول بالانسحاب من الأراضي المحتلة (Isaac, 1976: 143-146). لكن هذا الموقف ما لبث أن عاد وتغير في إطار المساومات الداخلية مع الحزب الوطني الديني (المفدال) الذي احتججه حزب العمل لتكوين حكومة الأغلبية عام 1974 بعد انتخابات الكنيست عام 1973 (Kieval, 1988:30). وقد أدى هذا إلى عدم مقدرة الحكومة لأسباب سياسية داخلية على التعامل إيجابياً مع المشروع الأردني الذي عرف باسم المملكة المتحدة الذي طرحه الملك حسين في محاولة منه لاستثمار نتائج التغير المحدود في السياسة الإسرائيلية الناتجة عن الحرب. ولقد شاع الاعتقاد في صفوف المقاومة الفلسطينية في تلك الفترة أن التسوية السلمية قادمة نتيجة لحرب أكتوبر 1973، وأنه لا بد من تحديد موقف فلسطيني واضح منها. وكانت نتيجة هذا الاعتقاد، ونتيجة القناعة الفلسطينية بالحاجة لتحصيل مكاسب سياسية في معركتها الوطنية، خروج المنظمة ببرنامج النقاط العشر، وإقرار مبدأ إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية فوق أي أرض تنسحب منها قوات الاحتلال.

إلا أن الخلافات في صفوف حزب العمل وأزمته العامة جعلت الحكومة أضعف من أن تأخذ قراراً بالانسحاب من الأراضي المحتلة. فقد كان الحزب عاجزاً عن التحرك بسبب الخلافات بين شمعون بيريز الذي عمل على استغلال المسألة الجغرافية والأرض المحتلة لكي يساهم في عزل رابين وأخذ رئاسة الوزراء منه (Kieval, 1988:30). فرابين على

سبيل المثال، خشي من أي تنازل محدود عن الأرض في سيناء عام 1975 وإن كان قَبْلَ ما رفض بعد عدة شهور. وكان السبب في الرفض الأول خوف رايين من الفشل وإمكان أن يحصد به بيريخ الذي كان يستعد لاستلام رئاسة الوزراء منه (Kieval, 1988: 30-31). ومما ساعد الاسرائيليين على المناورة وعدم البت في الانسحاب قناعتهم بعد الحرب بأن عودة العرب للقتال لأسباب عسكرية ومالية وسياسية لم تعد سهلة. وإن إسرائيل ستشهد عدة سنوات من الهدوء بعد قيامها بتثبيت فصل القوات الذي رعاه وزير الخارجية الاميركي هنري كيسنجر حول سيناء ثم الجولان. كما تبين لها ان التضامن العربي الفعال لم يكن الا حالة مؤقتة، اذ ما لبث هذا التضامن السوري، العراقي، المصري، الاردني، والفلسطيني، ان تفكك في خضم الصراعات الامر الذي أضعف المقدرة العربية التفاوضية. كما ان تراجع علاقات مصر السوفيتية بعد اخراج الرئيس المصري أنور السادات للخبراء السوفيت اثر هو الآخر على الموقف العربي، هذا بالإضافة الى ميل مصر لعلاقات مميزة منذ ذلك الوقت مع الولايات المتحدة التي عملت ما وسعها لتحقيق بعض المكاسب للسادات مقابل ضمان هدوء الجبهة المصرية الاسرائيلية (فض الاشتباك الاول عام 1973 ثم الثاني 1976). كما ان حرب لبنان الاهلية التي بدأت في نيسان 1975، كانت هي الاخرى مجالا لاستنزاف قوى الحركة الوطنية الفلسطينية اضافة لاستنزاف جهود البلاد العربية لاطفائها.

أزمة حزب العمل تعززت حينما عادت المسألة الامنية بعد حرب 1973 لتطفو على السطح في اسرائيل. فالحرب أثبتت للاسرائيليين ان أمنهم ضعيف، مما ساهم في التوجه الذي يميل للاحتفاظ بالأراضي المحتلة أو الجزء الأكبر منها. كما أكدت حرب 1973 للاسرائيليين مدى أهمية العمق الاستراتيجي مما ساهم في بلورة تيار شعبي أكثر ميلا نحو حزب حيروت وطروحته الى درجة بدأ فيها العديد من نشطاء حزب العمل بالتحول نحو الليكود (Harkabi, 1988: 82). ونتج عن هذا غو في الايديولوجيا التي ترى في أراضي فلسطين 1967 أراضي يهودية وضرورة أمنية مما اطلق العنان لحركة غوش امونيم التي تأسست عام 1974. وبدأ اليمين الشعبي يرى ان الانسحاب من الخليل يشبه تماما الانسحاب من تل أبيب وان مبرر الوجود الاسرائيلي في يافا وعكا هو نفسه الذي يبرر استيطان الخليل ونابلس. ففي ظل ضعف حزب العمل بدأت القوى التي تريد تعبئة الفراغ بالنهوض، وبدأت جبهة المعارضة اليمينية بالانتساع على الصعيد الشعبي من أجل هزيمة حزب العمل وضم الأراضي المحتلة وفرض برنامج اليمين التاريخي.

ب) حرب 1973 والجذور الموضوعية لنمو الليكود وقوى اليمين: مفهوم التطرف اليميني بدأ في الولايات المتحدة على يد العديد من الكتاب في الخمسينات والستينات ليعني أساسا العداء للشيعوية المتداخل مع الشوفينية القومية، والمختلط بالاصولية الدينية،

والعسكرية، والمعاداة للغريب. ولقد تمت استعارة هذا المفهوم للوضع الاسرائيلي (Sprinzak, 1989: 172). وقد شكلت غوش امونيم احد اهم مظاهر نمو هذا اليمين الاسرائيلي المتطرف الجديد اذ قامت ببناء مستعمرات متفرقة في اماكن هامة مكتظة بالسكان في الارض المحتلة متحدية حزب العمل، مشكلة قوة ضغط واحراج لسياسته الوسطية. فبعد حرب 1973 وبينما كانت اسرائيل تتكلم عن امكان المساومة وهي مترددة، بدأت غوش امونيم تشعر بالحاجة لتنظيم النفس وفرض الاستيطان على الدولة على مقربة من المناطق العربية المأهولة بالسكان. وقد برزت غوش امونيم من تحالف قوى يمينية صغيرة نشأت بعد حرب 1967 وهي تجمع المؤمنين، وحركة أرض اسرائيل (Roumani, 1988: 82-83). وحين تشكلت غوش امونيم كانت جزءاً من الحزب الوطني الديني (المفدال) المتحالف مع حزب العمل. لكنها بعد 1973 انشقت عنه واعلنت استقلالها (Sprinzak, 1988: 126). هذه هي الصهيونية الجديدة التي كانت تعكس تياراً متنامياً يعكس الاحتفاظ بالارض واستيطانها المطلق ويحمل اطروحات مطلقة. وقد كانت النظرة لغوش امونيم هذه تقوم على أساس الخلاص الديني وبروز المهدي المنتظر عن طريق استيطان الضفة الغربية وقطاع غزة (Lustick, 1988: 8; Lustick, 1987: 118-139; Jansen, 1987: 50-76). ففي باطن المجتمع وأجهزة الدولة بدأ هذا التيار في التنامي. بل ساد الشعور بتجديد الحركة الصهيونية والعودة للجذور الاولى التي بدأتها الحركة الصهيونية قبل قرن من الزمان. بهذا بدأت غوش امونيم في كسب مشاعر كثيرة في المجتمع الاسرائيلي (Sprinzak, 1989: 173). كما ان مجموعات الحاخام كاهانا مؤسس وقائد حزب كاش اليميني المتطرف كانت قد بدأت في العمل الجدي في اسرائيل بعد عام 1973 (Sprinzak, 1980: 174). اذ مارست سياسة ترهيب السكان والاغارة على القرى والمدن الفلسطينية في كل مكان. ولقد وقفت حكومة حزب العمل عاجزة عن منع امونيم من الاستيطان، وعاجزة حتى عن اتباع سياسة واضحة تجاهها، ومن جهة اخرى فقد وجدت نفسها مضطرة لتقديم بعض التنازلات على جبهة فك الارتباط مع سوريا ومصر (Peretz, 1988b: 31).

ان نمو اليمين لم يكن مفاجئاً، بل جاء بهدوء وعلى مراحل، فالتحول لليمين في الكنيسة الاسرائيلي مثلاً يمكن ملاحظته كالاتي: فالمعتدلون البراغماتيون (الذين يقولون بإمكان المساومة المحسوبة مع العرب) تحولوا من 73٪ عام 1966 الى 49٪ عام 1977. بمعنى آخر كان انصار اسرائيل الكبرى يتزايدون سنوياً (Roumani, 1988: 81)، وقد عكست انتخابات ديسمبر 1973 الوضع الجديد. فبينما كان الفارق عام 1969 بين الغاهال (المكون

من حزب حيروت، والليبراليين) من جهة والعمل من جهة اخرى، 26 الى 56 مقعدا، اصبح الفارق عام 1973، 30 الى 51 مقعدا (Peretz, 1988b: 31).

شكل نشوء الليكود عام 1973، كتجمع سياسي جديد خلف الغاهال، ومكون من حزب حيروت اضافة لمشاركة الليبراليين وعناصر من يمين حزب العمل، انعكاسا دقيقا للتطورات الجديدة في المجتمع الاسرائيلي. اذ شكل بداية ودفعة لتحدي البنيان السياسي القديم الذي كونه الماباي وحزب العمل (Tessler, 1989: 143). ولقد ساعد في نمو شعبية الليكود انه لم يجد، وقبله حزب حيروت، عن البرنامج الصهيوني الصافي، اذ حافظ على رؤيته التاريخية المتصلبة في السياسة الخارجية. وكونه لم يشارك في الحكم، أي لم يتحول لحزب حاكم، اصبح هذا الحزب المرشح للعب دور تاريخي في تجميع قوى اليمين الصاعدة اضافة لتجميع القوى التي قادها تدينها وطموحها السياسي وخوفها من العرب الى اعتبار الارض المحتلة 1967 جزءا من الخلاص الابدي والديني لليهود. ولقد أدى اخلاص حزب حيروت لمبادئه الى قيامه بالانسحاب من حكومة الائتلاف الوطني امام تغير بسيط في السياسة عام 1970. ويكفي ان نعرف هنا ان بيغن واليمين انما قبلوا بتقسيم 1947 على مضض وعلى أمل الغائه في أول فرصة ممكنة (Hertzberg, 1983: 1076).

ان وجود قائد من الرعيل الاول يتمتع بالمصداقية السياسية والاخلاقية التي لم تمتلكها قيادات حزب العمل الجديدة عمل لصالح الليكود. فبيغن بخطاباته وقوة حديثه وهجومه على قادة العديد من الدول، بل وثقته بنفسه وبقدراته اعطى الاسرائيليين شعورا بالقوة التي يحتاجونها بعد حرب دامية مع العرب اكتشفوا عبرها تقصير قادتهم. كما ان بيغن الصريح والمخلص لمبادئه منذ مرحلة ما قبل الدولة اصبح في نظر الاسرائيليين الرجل الافضل خلقيا لاعادة بناء اسرائيل القوية ولمواجهة الضغوط الدولية التي تطالبها بالتنازل عن بعض الارض مقابل السلام (Harkabi, 1988: 81-82). فلقد ضرب بيغن بعرض الحائط جميع القيود الدولية حين أعلن خلال الحملة الانتخابية عام 1977 بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هما أرض اسرائيلية الى الابد. وأمام التحدي الذي سينشأ عن ابتلاع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة اقترح بيغن اعطاء الجنسية الاسرائيلية لكل عربي «موالي» لدولة اسرائيل. كما كان واضحا من تصريحات بيغن وزعماء حزب حيروت ان تحالف الليكود سيبقي على المستعمرات في سيناء في اطار أي صيغة للمستقبل (Aronson, 1989: 84).

لقد نجح حزب الليكود وبجدارة في حصد أخطاء حزب العمل. وكان بإمكانه ان يقول وهو في مواقع المعارضة انه قادر على اتباع سياسة أفضل. فعلى سبيل المثال وعد الليكود ناخبيه بتخفيض التضخم من 30% الى 15% خلال عام، ووعد برفع المدخول

القومي العام (GNP) بنسبة 40٪ عبر تشجيع الاستثمار، وبيع مؤسسات الدولة الاستثمارية (المستدروت) للقطاع الخاص (Peretz, 1983: 209). هكذا بدأت شعبية بيغن بالارتفاع لا في صفوف اليمين فحسب بل في صفوف جميع المعارضين لسياسة حزب العمل الداخلية أو الخارجية. فقد نشأت بعد حرب 1973 «الحركة الديمقراطية للتغير»، التي عكست التذمر من حزب العمل على صعيد السياسة الداخلية والفساد، والتي دخلت بعلاقة تحالف مع الليكود (حصلت على 15 مقعدا في الكنيست عام 1977 وتحالفت حينها مع الليكود لتشكيل الحكومة).

والتغير نحو التطرف في مسألة الارض عنى ايضا التحول في مواقف القوى الدينية لصالح التشدد يمينا والاقتراب من مواقف الليكود بعد ان كانت هذه القوى اقرب للعمل في المراحل السابقة (Roumani, 1988: 82). فالقوى الدينية كانت وباستمرار مع الحزب الاقوى ومع التيار الاعم لانها في الجوهر تبحث عن مواقع لها في الحكومة وعن سياسة الدولة تجاه الدين اكثر منه تجاه العرب. وقد انعكس هذا على الحزبين الدينيين الرئيسيين منذ مرحلة ما قبل الدولة وهما الحزب الوطني الديني «المفدال» (واصله مزراحي) وحزب «اغودات اسرائيل». لكن هذين الحزبين عادا وفقدوا الكثير من قوتها بعد ذلك لصالح قوى دينية اضافية.

كما نجح حزبا حيروت والليكود في الوصول الى اليهود الشرقيين الذين جاءوا الى اسرائيل في الاعوام الاولى بعد نشوء الدولة من العراق، واليمن، والمغرب، وغيره، وعانوا من المعاملة القاسية. فهم الذين يمثلون الفئة الاكثر ابتعادا او عزلة عن النظام السياسي. وهم انفسهم الذين يذكر (Segev (1986، انه تم رشهم بمادة ال د. د. ت حين جاءوا الى اسرائيل، وانهم وضعوا في معسكرات اشبه بمعسكرات اعتقال لمدد تجاوزت السنوات. وهم انفسهم الذين تحولوا من طبقة وسطى حرفية في البلاد العربية الى طبقة دنيا في اسرائيل تقوم بالاعمال الوضيعة التي يأبى الاوروبيون القيام بها (جلعادي، 1988).

لقد نجح الليكود في كسب تأييد الجيل الجديد من الشرقيين الذين ولدوا في اسرائيل في ظل المعاملة غير اللائقة التي عانى منها آباؤهم حين وصولهم الى اسرائيل من الدول العربية، واصبح الليكود يعني هؤلاء اخذ موقعهم الطبيعي في اسرائيل. كما ان ايدولوجية الليكود كانت مقنعة لليهود الشرقيين، خاصة وان نقيمتهم على حزب العمل احتوت على نقمة اخرى على خلفيتهم العربية التي سببت لآبائهم الكثير من المتاعب في ارض الميعاد. وقد شكلت هذه الحالة ارضية خصبة لايدولوجية الليكود والنزوح نحو اليمين. لهذا اصبحت نقمة اليهود الشرقيين شاملة على كل شيء مثله حزب العمل بما فيه سياسة اللاقرار غير الواضحة تجاه الارض المحتلة. فاليهود الشرقيون ايدوا سياسة عدم اعادة

الارض للعرب بعد ان اصبح عشرات الالوف من العمال العرب يقومون في داخل فلسطين 1948 بالاعمال التي كانوا يقومون بها سابقا.

لقد ركز اليهود الشرقيون في علاقتهم مع الليكود على السياسة الداخلية بدرجة اكبر من السياسة الخارجية. فوضعهم العام في اسرائيل هو الذي دفعهم لتبني ايدولوجية حزب حيروت. عكس ذلك. سعيهم للانتقام من حزب العمل والمؤسسة الحاكمة اضافة لطموحهم تبوأ مراكز افضل في اسرائيل. لقد كان اليهود الشرقيون كتلة خارج النظام السياسي الذي قاده حزب العمل واستمروا كذلك الى ان جاء بيغن واشركهم بفعالية وخاطب مصالحهم وكسب ولاء اغليبيتهم (Roumani, 1988: 83-88). لكن هذا يجب ان لا يعني عداء اليهود الشرقيين الثابت للعرب. فالمسألة اعمق من التصنيف، واليهود الشرقيون في المحصلة النهائية اقرب حضاريا وثقافيا لعموم اهل المنطقة العربية الاسلامية (جلعادي، 1988).

ولا شك بان غياب التطور التاريخي الطبيعي في حركة اسرائيل الاجتماعية - اذ ان الجميع مقتلعون او مهاجرون من اماكن اخرى - يجعل الايدولوجية الحيروية اكثر قبولا ويجعل حالة الصراع اسهل من مواجهة متطلبات السلام. بل مع شعور المواطن الاسرائيلي انه ضعيف اما التاريخ والهولوكوست والاقتلاع والمعاداة للسامية والازمة الاقتصادية، وتداخل كل هذا مع صغر مساحة الدولة وقلة عدد السكان. وعدم امتلاكها نفطا وانهارا غزيرة، ومياها كافية، «يصبح الصراع العربي - الصهيوني رمز الازمة» ومعبرا عن كل مخاوفه، وينتج عن مثل هذا الوضع هستيريا جماعية في العلاقة مع الفلسطينيين والعرب والعالم. فالاسرائيليون مقتنعون الى حد كبير انهم يواجهون ٢٢ دولة عربية وانهم في حالة حرب دائمة معها. وان كل شيء في العالم العربي صنع لقتالهم. والسادات من وجهة نظرهم، قتل لانه صنع سلاماً معهم، وليس لاسباب داخلية (Hareven, 1988: 18-20). كما ان اليهود نتيجة لتاريخهم مع العالم غير اليهودي يسهل عليهم الايمان بانهم لن يقدروا على العيش كشعب مثل بقية الشعوب، فالخرب والصراع قدرهم الابدي، والمعاداة للسامية حالة دائمة، والصراع مع العرب والفلسطينيين ما هو الا استمرار للمجازر اليهود التاريخية. كما ان الهولوكوست شيء من الحاضر اكثر منه من الماضي (Peleg, 1988b: 62-63) فعلى سبيل المثال لقد اقحم بيغن الهولوكوست في كل خطاب او مشروع او ممارسة متطرفة محملا العالم مسؤولية ما حصل لليهود (Shipler, 1986: 352).

ان المجتمع الذي بنته اسرائيل عاش واستمر يحيا في مخاوف الغيتو، ومع الزمن خلق من اسرائيل غيتو كبرا يرى في الامن والارض والتهامها مسألة مركزية وسط منطقة عربية اسلامية هي الحضارة الاكبر المنتشرة. كما ان الخوف من الماضي والمستقبل والخوف من تكرار حرب 1973 اضافة للازمة الاقتصادية، وفساد حزب العمل، واوضاع اليهود

الشرقيين والطموح لضم الاراضي المحتلة قضايا شكلت في مجموعها الجذور الموضوعية والتاريخية لصعود الليكود.

اليمين في السلطة

كانت المفاجأة في انتخابات 1977 تتمثل في صعود الليكود بقيادة بيغن الى السلطة، حيث حصل الليكود على 43 مقعدا (زيادة 4 مقاعد عن انتخابات 1973). لكن المفاجأة الاكبر تمثلت في حصول حزب العمل على 32 مقعدا (بعد ان كان له 51 مقعدا في انتخابات 1973). وبالإضافة الى ذلك حصلت «الحركة الديمقراطية من اجل التغير»، التي أكلت من قوة حزب العمل، على 15 مقعدا. كما حقق الحزب الوطني الديني «المفدال» 12 مقعدا، بزيادة مقعدين عن انتخابات 1973. هذه المفاجأة سمحت لبيغن بتأليف حكومة بالتحالف مع «الحركة الديمقراطية من اجل التغير» التي كسب منها 6 مقاعد بعد ان انشق عنها عدد آخر، ومع الحزب الوطني الديني (12 مقعدا) واغودات اسرائيل الديني (4 مقاعد) (Waller, 1989:9; Peretz, 1983: 207; Tessler, 1989: 144).

بهذا الانقلاب الانتخابي، الذي عكس نمو قوى اجتماعية جديدة في اسرائيل، نقلت انتخابات 1977 الدولة من حكم الحزب الواحد الى حكم الحزبين. وحدثت لأول مرة منافسة جدية اطاحت بالحزب الحاكم. ان عام 1977 هو عام تحول اليمين في اسرائيل الى تيار رئيسي في الحركة الصهيونية بعد ان ظل هامشيا منذ ايام جابوتنسكي في العشرينات (Harkabi, 1988: 83). وبالرغم من توقع الكثيرين سقوط اليمين في الانتخابات التالية (1981) الا أنه لم يسقط بل استطاع ان يحقق مكاسب اضافية. وأصبح الليكود منذ عام 1977 جزءا اساسيا من الحياة السياسية الاسرائيلية بينما تراجع حزب العمل الى الوراء.

ان جذور الخلاف بين القوى الاسرائيلية (اليمين والوسط) تعود لمرحلة ما قبل الدولة، فاليمين آمن بالارض كاملة بما فيها شرق الاردن، بينما التيار الوسط اراد الدولة اولا واساسا. واليمين آمن بالعنف المطلق بينما آمن الوسط بالعنف المدروس. الفرق بين بناء الدولة الاساسيين، تيار بن غوريون، وبين تيار جابوتنسكي وبيغن وشامير هو الفرق بين الممارس للحس السياسي في اطار فن الممكن وبناء مؤسسات بهدوء وسط اتقان اللعبة السياسية الدولية والمحلية، وبين الذي لا يتقن اللعبة بقدر ما يتقن الايديولوجيا وتلبسها للواقع بقوة وعنف. وبانتصار بيغن انتصرت الايديولوجيا على الواقع ودخل الصراع العربي الصهيوني واحدة من احلك واصعب المراحل (Harkabi, 1988: 84 - 87).

أ) المرحلة الاولى لحكم الليكود: خلال الشهور الاولى من حكم الليكود كانت المفاجأة الاكبر لجميع انصار اليمين هي طريقة رد بيغن على زيارة السادات لاسرائيل في نوفمبر 1977 وموافقته على الانسحاب الكامل من سيناء. لقد شكلت هذه الموافقة الدرس الاول لبيغن في التكتيك السياسي، وهو القائد الذي لم يمارس الحكم في الماضي

ولم يضطر لممارسة المساومات السياسية في اطار الضغوط وفن الممكن. وبينما كان حزب العمل ضد الانسحاب الكامل من سيناء التزم بيغن بهذا الانسحاب. وفي المقابل انتجت موافقة بيغن على الحكم الذاتي ردود فعل مختلفة في اوساط حزب العمل واليمين. فحزب العمل اراد التمسك بخطة الون واعتبر الحكم الذاتي للفلسطينيين، كما هو منصوص عليه في معاهدة كامب ديفيد، بداية تحول بطيء نحو دولة ثنائية القومية او دولة فلسطينية (Kieval, 1988: 33-34). كما عارض شامير الذي كان ناطقا باسم الكنيسة كامب ديفيد لسببين: اولها، معارضته للانسحاب الى حدود 1967، وثانيها معارضته لسابقة نزع المستعمرات (Shamir, 1987/88: 579) كما بدأت حركة غوش امونيم في مهاجمة بيغن علنا وخشيت من ان يقوم الليكود بالموافقة يوما على نزع المستعمرات في الاراضي الفلسطينية المحتلة كونه وافق على نزعها من سيناء. كما انشق عن الليكود غيثولا كوهين ويوفيل نيمين، احتجاجا على كامب ديفيد، ليؤسسا حزب تحيا. وخوفا من المساومة على الاراضي الفلسطينية المحتلة نما تيار في غوش امونيم، له خيوط قوية مع بعض اجهزة الدولة، يميل الى ممارسة الارهاب والعنف. وبالفعل نجح هذا التيار في شن عدة عمليات ضد اهداف متفرقة في الاراضي المحتلة كان أهمها تفجير سيارات رؤساء البلديات عام 1979 (Lustick, 1988: 48 - 71; Sprinzak, 1989: 174-178).

ولكن نوايا الليكود الحقيقية كانت مركزة على استغلال كامب ديفيد لفصل مصر عن البلاد العربية الاخرى اولا، وعلى استغلال الحكم الذاتي الشكلي من اجل ابتلاع الارض الفلسطينية وتهويدها ثانيا. فالليكود لم يكن جادا في مسألة الحكم الذاتي، اذ ان الحكم الذاتي الجدي والمتمتع بنوع من الحماية السياسية والدولية قد يحتمل التطور نحو دولة فلسطينية في مرحلة لاحقة. ولذا فان الحكم الذاتي الذي خطط له بيغن كان الهدف منه تغطية تحييد السكان والرأي العام بينما يقوم هو بابتلاع الارض. هذا التصور للحكم الذاتي من قبل بيغن كانت نتيجته تبلور خلاف جدي في صفوف الحكومة الاسرائيلية حول مضمون هذا الحكم. اذ وقف وايزمان وزير الدفاع الليكودي الذي لعب دورا اساسيا في انتخاب بيغن عام 1977 اضافة لدايان وزير الخارجية وايغال يادين نائب رئيس الوزراء مع الحكم الذاتي الفعال الذي يشمل الارض والسكان (وهذا تداخل مع الرؤية المصرية للحكم الذاتي) اضافة لمعارضتهم سياسة الحكومة الاستيطانية وطريقة تفريغ بيغن لمضمون السلام. وقد أدت هذه الخلافات وعدم قدرة وايزمان ودايان التأثير على القرار السياسي، الى استقالتهما عام 1980 (Tessler, 1989: 145 - 146).

ولقد نجح بيغن فيما بعد باقناع الاسرائيليين بتفسيره للحكم الذاتي من حيث شموله للسكان وعدم شموله للارض. وفي استبيان عام 1979 تبين ان 59% من سكان اسرائيل تقبلت هذا التفسير (Weissbrod, 1989: 50) وقد اعتبر شامير بان اعادة سيناء الى مصر عنت تحلي اسرائيل عن 91% من الاراضي التي احتلتها عام 1967، وانه من غير المنطقي ان

تراجع اسرائيل تحت اي ظروف عن اراض اخرى (Shamir, 1987/88: 579). ان المسألة المركزية للحركة الصهيونية كما يفهمها شامير هي جلب مئات الالوف من اليهود السوفيت واليهود في العالم الذين يجب ان تستقطبهم اسرائيل (Shamir, 1987/88: 581).

(ب) المرحلة الثانية لحكم الليكود: امام كثرة الانتقادات الموجهة الى بيغن من قبل قوى اليمين الجديد وفي ظل انشقاق بعض القادة عن حزب الليكود اضافة الى شعور بيغن نفسه انه قدم تنازلات جوهرية لمصر تتناقض مع ايدولوجيته الحيروية، فقد سعى للخلاص بسرعة من كل القيود التي تحول دون قيامه بتنفيذ مخططة اليمينى الاكبر واثبات اخلاصه لانصاره في اليمين. وكنتيجة لهذا التوجه دخلت حكومته في مرحلتين متميزتين: الاولى وتمتد من عام 1977 وحتى عام 1980، وقد سيطر في هذه الفترة جو كامب ديفيد والمفاوضات المرتبطة به. وقد عين بيغن في حكومته حينها وايزمان كوزير للدفاع، وموشى دايان كوزير للخارجية، وايجال يادين، من الحركة الديمقراطية للتغير، كنائب لرئيس الوزراء مما اعطى وجهها محددا للسياسة الاسرائيلية في تلك الفترة وجعلها دون التصور الليكودي المطلق. لكن المشروع الليكودي ما لبث ان عاد وانطلق في المرحلة الثانية منذ عام 1980 وحتى عام 1983 بكامل قوته وذلك على اثر خروج دايان وايزمان من الحكومة، وفي ظل هذا الوضع الجديد جاء شارون كوزير للدفاع ليبدأ بلعب دور معاكس هدفه تنفيذ التصور الليكودي المطلق، وساعده في ذلك تسلم شامير لوزارة الخارجية، وايتان رئاسة الاركان، وتولي موشى ارينز منصب سفير اسرائيل في واشنطن (Schiff & Ya'ari, 1984: 38; Peleg, 1988a: 64-68).

وعلى مستوى الارض المحتلة عبرت السياسة الاسرائيلية الجديدة عن نفسها بتسريع عملية التهويد وتنفيذ عملية اقتطاع الاراضي وبناء المستوطنات، وزيادة عدد المستوطنين، وبطريقة مكثفة لم تشهدها الاراضي المحتلة منذ بدء الاحتلال عام 1967. وقد أدت هذه السياسة الى ارتفاع عدد المستوطنات من 34 الى 100 مستوطنة وبتكلفة لا تقل عن مليار دولار للاستيطان. كما ارتفع عدد المستوطنين من 3000 في عهد حزب العمل الى 38 ألف في آخر عهد بيغن (Peleg, 1988a: 65-66; Lustick, 1988: 40). وتحولت سياسة مصادرة الاراضي لتشمل كل مكان في الاراضي المحتلة مما رفع مساحة الارض المصادرة الى ما يوازي 40% من مساحة اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد أخذ التوجه الطموح لابتلاع وتهويد الضفة الغربية وقطاع غزة دفعة جديدة حينما رصدت الحكومة، بالتعاون مع المنظمة الصهيونية العالمية عام 1983 مبلغ 2,5 بليون دولار للاستيطان (الغبرا، 1988: 62-64). كما تم فتح كل قنوات الدعم لحركة غوش امونيم. وبدأت اسرائيل في تطبيق سياسة الضم «القانوني» والجغرافي، وانشأت الادارة المدنية التي هدفت الى تطبيق مفهومها للحكم الذاتي الذي كان جوهره انشاء «روابط القرى» ذات الطابع العميل للاحتلال. كما ان اسرائيل انقضت على الحركة

الوطنية الفلسطينية في الداخل عام 1983 فقامت باقالة رؤساء البلديات المنتخبين وعملت على سحق التحركات الشعبية الفلسطينية التي سادت في ذلك الوقت (الغبرا، 1989: 63).

ولقد توج التصور الاسرائيلي المطلق، ابان المرحلة الثانية من حكم بيغن، بشن الحرب على قوات منظمة التحرير في لبنان عام 1982 وسعيها في نفس الوقت الى بناء لبنان جديد يقوده بشير الجميل واليمين اللبناني. في هذا الوقت امتلكت اسرائيل تصورا عاما للمنطقة جوهره سعيها للتحويل الى دولة كبرى محلية قادرة على فرض توجهاتها على البلاد العربية. وفي بيروت تبلور المشروع الليكودي في أجلى صوره كمشروع يسعى لحل كل مشكلات اسرائيل بواسطة استخدام العنف المستند الى تفوقها العسكري (Schiff & Ya'ari, 1984: 31-44; Nakhleh, 1982: 324-335).

والباحث في تطور السياسة الاسرائيلية لا يستطيع الا ان يقف اجلالا واكبارا أمام المعنى التاريخي لصمود بيروت. ففي هذه المعركة صنعت أقلية من المقاتلين قتالا شكل في مجموعته ما يقارب زمنيا مجموع أيام القتال في الحروب العربية الاسرائيلية منذ عام 1948 (Khalidi, 1986: 148). فالحرب لم تكن نزهة لليكود، والصمود كان جرعة تاريخية لليكود ودرسا في الواقعية السياسية (سلمان، شرارة، البطل، 1984؛ Randal, 1986). ففي هذه المعركة كما يقول (Khalidi 1986: 43):

«وقف جيش صغير من الميليشيا الفلسطينية التي تجسدها منظمة التحرير الفلسطينية وقوات الحركة الوطنية اللبنانية، والتي لم تتعد في مجموعها 15 ألف مقاتل من الميليشيا الضعيفة التسليح المسنودة ببعض وحدات الجيش السوري التي قاتلت معهم في الاسبوعين الاولين من الحرب، وذلك في مواجهة جنرالات لم يسبق لهم ان خسروا معركة، وجيش تصل قوته الى نصف مليون مقاتل موزعين على سبعين لواء، يملكون ثمانية آلاف دبابة وعربة مصفحة، و 550 طائرة مقاتلة، اضافة لقوة بحرية متطورة وأفضل الاسلحة المدفعية والصاروخية الموجودة في العالم لمدة 10 أسابيع دون ان يهزموا».

وابان الحرب وبعدها بدأت اسرائيل تعاني من أزمة تاريخية، فمهما بلغت العقائد والاهداف، تبقى الوقائع وصراع القوى هي الحكم النهائي. ففي هذه المعركة اكتشف الليكود حدودا للقوة تتم عن مدى استعداده لتحمل الخسائر، وعن مدى الاهداف السياسية للحرب وعن مغزى دخول عاصمة عربية، وتفاعل الاوضاع الدولية لغير صالح اسرائيل. ومع ان منظمة التحرير خرجت من بيروت، الا ان اسرائيل لم تنجح في فرض حلها على الشعب الفلسطيني في الداخل أو في لبنان. فبينما قالت بأنها ستفكك المخيمات

الفلسطينية في لبنان وتبعثر سكانها اكتشفت استحالة تنفيذ ذلك سياسيا ودوليا، وبينما كان من أهم أهداف الحرب فرض الحكم الذاتي المحدود على الاراضي المحتلة اصطدمت اسرائيل باستحالة تنفيذ هذا الغرض بدون وجود فلسطينيين يقبلون به.

اعتبرت حرب 1982 بأنها الحرب التي كسرت الاجماع الصهيوني لاول مرة، حيث بدأت معارضة الحرب أولا في أوساط حركة السلام الآن، ثم ما لبثت ان انتقلت الى أوساط قطاعات حزب العمل، ثم بعد ذلك بدأت الانتقادات التي تناولت سلوك شارون في الحرب تطفو على السطح في أوساط الليكود. وقد شكلت مجازر صبرا وشاتيلا مرحلة تحول كبيرة نتج عنها نزول نصف مليون مواطن اسرائيلي الى الشوارع احتجاجا على المجزرة. فهذه الحرب سابقة تاريخية سيكون لها معان كبيرة في مستقبل الحركة الصهيونية التي قد تشهد اصطفاقات مثيلة في ظل ظروف مشابهة، أي في حالة دخول اسرائيل المتفوقة عسكريا في حرب لا يعتبرها الشارع الاسرائيلي مبررة سياسيا أو دفاعية (Gavron, 1984: 122-80). ولقد فشل الليكود أيضا عام 1982 لانه تورط في محاولة تشكيل لبنان جديد فحين تراكمت الاحداث بعد مقتل بشير الجميل، وبدأت أعمال المقاومة الفلسطينية واللبنانية ضد القوات الاسرائيلية انطلاقا من البقاع اللبناني بدأت اسرائيل بالدخول في طريق مسدود. وبالإمكان القول ان معركة بيروت كانت معركة الامتصاص التاريخي لهجوم الليكود وتصورات المطلقه وعنفوانه وشبابه. بينما شكلت اعمال المقاومة ومن ثم انتفاضة ابناء الجنوب العارمة المرحلة الثانية المكملة لمعركة بيروت والتي فرضت الفشل على الليكود وسياسته.

وكنتيجة للحرب وعدم واقعية الليكود الذي طرح سياسات لا يحتملها الاقتصاد ولا تستطيع مجاراتها المؤسسات، تبلورت أزمة مالية أيضا أوصلت الليرة الاسرائيلية الى أسوأ حالاتها (Harkabi, 1988:104). فبيغن الذي وعد الناهيين بحياة اقتصادية أفضل وصل التضخم في عهده حدودا لم يصلها في الماضي. فعلى سبيل المثال كلفت حرب لبنان 2,5 بليون دولار، بينما كلف استيطان الضفة الغربية وقطاع غزة في مرحلة 1977-1983 بليون دولار، ووصلت الديون الخارجية الاسرائيلية مع نهاية حرب 1983 الى 20,1 بليون، ووصل التضخم الى 130٪ (Peretz, 1983: 226-227). كما ان الصرف الحكومي العام وسياسة الحكومة برفع الاجور دفعت بالتضخم الى نسبة 100٪. فهذه السياسة ساعدت بيغن في البداية في حملة الانتخابات الثانية لليكود لعام 1981. بل وصلت الامور عام 1982 الى حد ان سوق الاسهم شهد نشاطا خياليا وتضاعفت أسعارها وبدأ الكثير من الاسرائيليين ترك أعمالهم وبيع بعض ما يملكونه بحثا عن الربح السريع في سوق الاسهم مما أضر بالعمل والاقتصاد الانتاجي. وكانت النتيجة ان كل شيء وصل الى طريق مسدود والاقتصاد بدأ ينهار والاسهم هبطت فجأة بنسبة 30٪ كما وان اسهم الصناعات هبطت

بنسبة 50 الى 90٪. وفي كل منعطف اقتصادي شهده عهد بيغن كان وزير للمالية جديد يستقيل (Schocken, 1984: 78-79).

ومع حلول نهاية عهد بيغن تبين ان الحقائق السياسية والاقتصادية أكبر من ان تحل بالقوة العسكرية الهجومية أو بوسائل وهمية، وبدت اسرائيل الكبرى في ورطة حقيقية توجت باستقالة بيغن في سبتمبر 1983. لكن هذا لا يعني ان الموقف العربي آنذاك لم يكن أيضا في أزمة منعتة من المساهمة في لجم اندفاعة لليكود ومن ثم استثمار الفرصة السياسية والاقتصادية الناتجة عن معركة بيروت. فالحرب العراقية الايرانية، وتفتت الموقف العربي وعزلة مصر، اضافة للصراعات الفلسطينية السورية، والفلسطينية الفلسطينية بعد الحرب شكلت عوامل سلبية منعت الهجوم العربي المعاكس سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد العسكري.

الحكومة الائتلافية: سياسة الترميم في مرحلة انتقالية

في عام 1984، أي قبل سنة واحدة من الموعد المحدد لانتخابات الكنيست، وجد شامير، خليفة بيغن، نفسه مضطراً لبدء انتخابات جديدة نتيجة سحب الثقة من الحكومة في البرلمان (Schocken, 1984: 77). وبينما كان الامل كبيرا بين أفراد حزب العمل وقوى سياسية وسطية ويسارية في ان تتحول الانتخابات الى فشل ذريع لليكود، كانت النتيجة تبلور مرحلة سياسية جديدة في تاريخ اسرائيل السياسي. اذ لم ينجح أي من الحزبين بتحقيق الفوز، ووجد كل منهما انه مضطر للتعامل مع الآخر اذا لم يكن يريد ان يخضع لابتزاز مطلق من الاحزاب الصغيرة التي تمتلك قدرا جيدا من المقاعد في الكنيست. فمن المعروف ان تشكيل الحكومة الاسرائيلية يحتاج الى ما لا يقل عن 61 مقعدا. وبما ان الليكود حقق 41 مقعدا، وحزب العمل 44 مقعدا، بينما بقية المقاعد الخمسة والثلاثين توزعها 13 حزبا من اليمين واليسار اضافة الى القوى الدينية، فقد وجد كل من الحزبين انه مضطر للتعامل مع الآخر، وذلك من أجل تشكيل حكومة ائتلاف وطني يكون هدفها تأمين حلول نسبية لاهم مشاكل اسرائيل في تلك الفترة. وعلى رأس تلك المشكلات الازمة الاقتصادية، والاوضاع في لبنان حيث تتواجد القوات الاسرائيلية. لقد مثلت حكومة الائتلاف تحالف الخاسرين من مراحل سابقة (Peretz & Mendilow, 1988: 443-460; Smootha, 1985: 86-103).

برز شمعون بيريز في حكومة الائتلاف الوطني في مرحلتها الاولى كرئيس وزراء (سبتمبر 1984 - اكتوبر 1986)، حاول تطبيق جزء من برنامج حزب العمل الانتخابي. اذ عالج الازمة الاقتصادية، كما قاد على مراحل الانسحاب الاسرائيلي من لبنان (باستثناء الشريط الحدودي) في آيار 1985 (Aronson, 1989: 88; Lewis, 1986: 582-610). وسعى الى

تحسين العلاقات مع مصر التي ساءت نتيجة لحرب عام 1982. كما طرح تصورا لبدء المفاوضات مع الاردن على أساس الارض مقابل الانسحاب (Keival, 1988: 43). وقد دفع هذا الوضع منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تعاني من فقدانها لقاعدتها الآمنة في لبنان، لعقد اتفاق مع الملك حسين حول المفاوضات مع اسرائيل عام 1985. لكن تحرك بيريز على جبهة الاردن بدا صعبا وسط اصرار شريكه (الليكود) على استمرار السيادة المطلقة على الارض. وحتى زيارة بيريز للمغرب في تموز عام 1986 فانها لم تصل الى شيء لعدم مقدرة بيريز على تقديم شيء للملك الحسن سواء بالنسبة للمفاوضات مع منظمة التحرير أو بخصوص الانسحاب من الاراضي المحتلة. وفي ظل هذا الائتلاف سعى الليكود بنجاح لزيادة عدد سكان المستعمرات، وربط الضفة الغربية وقطاع غزة بالاقتصاد الاسرائيلي، وأخذ مزيدا من الاراضي، والمياه الفلسطينية (Peretz, 1989: 198). ومع ان بيريز حاول كسب الهدوء في الاراضي الفلسطينية المحتلة عن طريق تحسين الوضع الاقتصادي للسكان وذلك في اطار تفاهم مع الاردن (التقاسم الوظيفي) الا ان السياسة الاسرائيلية بقيت تجاه الاراضي الفلسطينية، في جوهرها، في اطار التصور اللاحقي والتهويدي. ونظرا لهذا فهي لم تنجح في كسب الهدوء اذ كانت أشكال المقاومة في تلك الفترة تتعدد وتعمق مما مهد للانفجار الفلسطيني الكبير عام 1987 وذلك في ظل جمود العملية السياسية واستمرار سياسة اسرائيل التهويدية.

الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الاسرائيلية

تفجرت الانتفاضة الفلسطينية في وجه الكيان الاسرائيلي في وقت كانت الموجة الصهيونية الاكثر توسعا وامعانا في تنفيذ مشروعاتها الكبير قد واجهت مأزقا كبيرا بعد حرب 1982، بحيث نجحت منظمة التحرير وقوى لبنان الاسلامية والوطنية في امتصاص تلك الصدمة وتحويلها الى بداية لهبوط المشروع الصهيوني المطلق. كما ان الانتفاضة جاءت كحالة عربية جديدة ولتمثل بداية الرد العربي على السياسة الاسرائيلية بعد معركة الامتصاص التاريخي في بيروت. وفي هذا الاطار بإمكاننا ان نقدر عبقرية الانتفاضة والشعب من حيث التوقيت والزمن. فبالأكيد ان الذين عاشوا تحت الاحتلال وعملوا في مصانع اسرائيل وتعلموا لغة سكانها واطلعوا على نمط حياتها السياسية والاقتصادية وعلاقاتها الاجتماعية لامسوا بعفوية تلك الازمة الاسرائيلية العامة وفهموا مضامينها الامر الذي انتج وعيا شعبيا قادرا على الرمي بالثقل الشعبي في خضم معركة غير متكافئة على الصعيد العسكري.

فسياسة حزب العمل المتذبذبة وسياسة الليكود المتطرفة منذ 1977 قادت اسرائيل عبر محطات التحول من دولة يهودية الى دولة ثنائية القومية فيها شعب عربي ميسس يصل الى

نصف عدد السكان. فسعي اسرائيل للتهويد غير المدروس اضاف الى سكانها ما يزيد على 1,6 مليون يهودون مستقبليها كدولة يهودية. وبينما كان الطرد الجماعي في الماضي ممكنا كما حصل عام 1948، تغيرت الاوضاع الدولية والعربية والفلسطينية مما يجعل تنفيذ هذا صعبا. فلقد ورطت الايديولوجية اليمينية اسرائيل في مسائل لم يعد من الممكن الخروج منها بسهولة.

لكن في المقابل ورغم المأزق الاسرائيلي، الا ان قوة اسرائيل العسكرية لم تضعف، واستعدادها للتطرف وممارسة كل أشكال التنكيل لم تفتر. بل على العكس في مراحل الازمات والتآكل وفشل السياسة عادة ما تكون الاستعدادات للتطرف والقمع المطلق أكبر. لهذا فولادة الانتفاضة في ظل الازمة الاسرائيلية وفي ظل تفوق اسرائيل العسكري أيضا، عني ان الانتفاضة ستتحمل وحدها ردة الفعل الاسرائيلية.

في هذا الاطار يمكن، على سبيل المثال، تفسير حالة التطرف التي اجتاحت الاسرائيليين بعد الانتفاضة، اذ مال الرأي العام الاسرائيلي الى المطالبة بأخذ اجراءات أشد بحق الفلسطينيين، ففي استفتاء للرأي عام 1988 فضل 55 الى 60٪ من اليهود سياسة أكثر تشددا مع الانتفاضة بينما قال 10-15٪ بأن السياسة الاسرائيلية المتبعة في حينه كافية، بينما قال 25٪ ان الانسحاب من الصراع هو الافضل (Waller, 1989: 15). وفي استفتاء آخر في فبراير 1988 أكد 63٪ انهم مع سياسة الحكومة المتشددة في الرد على الانتفاضة، بينما أكد 27٪ ان هذه السياسة (مرنة) ويجب تغييرها (MERIP, 1988: 38). لقد تحولت الانتفاضة الى ورقة التحريض الرئيسية في يد اليمين وقطاعات كبيرة من حزب العمل التي نجحت في تصويرها على انها تهدد مصير الدولة وأمنها، كما انها استمرار للجهد العربي في تصفية دولة اسرائيل (Waller, 1989: 14-15). وقد عكست انتخابات 1988 انحرافا نحو اليمين في اسرائيل، ففي هذه الانتخابات كانت الانتفاضة حاضرة، وكان تأثيرها على المستوطنين، على الجنود والجيش، وعلى الاقتصاد والتكاليف قد بدأ يخلق الضيق. لقد مال الجو العام في اسرائيل للتعامل مع الانتفاضة بقسوة وعنف وذلك لكي ينتهي منها ويحبط تأثيراتها السياسية. بل كان رئيس حزب الليكود اسحاق موداي قد اعلن انه سينيى الانتفاضة خلال اسبوع لو انتخب الليكود (Peretz & Smooha, 1989: 391). كما ان حزب ميلوديت العنصري تكون كردة فعل على تفجر الانتفاضة.

لكن التحول نحو اليمين لم يسمح لليكود ولا لشارون باستعادة مواقعه السابقة لحرب 1982. اذ تبين نتيجة لانتخابات 1988 ان اسرائيل مضطرة ثانية لتشكيل حكومة ائتلاف وطني. ففي انتخابات 1988 حقق الليكود 40 مقعدا، يضاف اليها 7 مقاعد لاحزاب يمينية علمانية (تحيا، تزوميت، موليديت). أما حزب العمل فحقق 39 مقعدا، يضاف اليها 10 مقاعد لاحزاب قريبة من حزب العمل (راتز، مابام، شينوي). اما

الاحزاب العربية التي لا ينظر اليها كأحزاب يمكن التحالف معها، فحققت 6 مقاعد. لهذا أمسكت الاحزاب الدينية العصا من الوسط فهي في مجموعها حققت 18 مقعداً. اذ حقق الحزب الوطني الديني (المفدال) المتحالف مع الليكود 5 مقاعد، وحقق شاس المعبر عن اليهود الشرقيين 6 مقاعد، وحقق اغودات اسرائيل الاورثوذكسي - والمتحالف مع الليكود منذ 1977 - 5 مقاعد، وديغيل هاتوراه المنشق عن اغودات والذي يميل للحل السلمي مع العرب حقق مقعدين. ومثل هذا الوضع لم يسمح لكل حزب من الاحزاب الرئيسية بتشكيل حكومة لوحده، وبما ان كلا منهم سيحتاج لعدد كبير من الاصوات في الكنيست ليؤلف حكومة بقيادته فالمساومة مع الاحزاب الصغيرة في الكنيست وخاصة الدينية كانت ستكون أكبر (Peretz & Smoocha, 1989: 404). ومن المعروف ان الاحزاب الدينية، التي يغلب عليها التفكك وميلها لتأييد الطرف الأقوى في التحالف الحاكم، تهتم أساساً بكسب المزيد من المواقع والتطبيقات الدينية الشرعية مثل تعريف اليهودي (Freedman, 1989: 416-418; Bauer, 1889: 8-12; Reiser, 1988). كل هذا ادخل اسرائيل في أزمة وزارية حقيقية اضطر على اثرها الحزبان للعودة الى حكومة اللأقرار والترميم. لكن هذه المرة في ظل بداية الهجوم المعاكس العربي الذي جسده الانتفاضة الفلسطينية. لقد قرر الحزبان تشكيل الحكومة الائتلافية فور اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية وبدئها الحوار معها، ولا شك ان لهذا مغزى كبيراً من حيث أثر الانتفاضة على السياسة الاسرائيلية.

وفي ظل انتقال اسرائيل نحو اليمين والتشدد، وفي ظل ميزان عسكري لغير صالح الانتفاضة، نجحت منظمة التحرير الفلسطينية، في طرح مبادرة سلمية تساهم في تكثيف الازمة الاسرائيلية. فتوضيح النوايا السياسية الفلسطينية ساهم في تعرية المنطق الاسرائيلي القائل بأن الانتفاضة تسعى لتدمير اسرائيل. فلأول مرة هناك عزل من الجانب الفلسطيني للافق المطلق للصراع مما يحيله الى صراع محدد على مكاسب محددة. وهذا يتلاءم مع متطلبات الوضع الدولي والحاجة للفوز بنسبة مهمة من الحماية السياسية العالمية ابان محاولات اسرائيل تكرار ارتكاب مجازر وتكرار مشاهد من ممارساتها خلال حرب 1948. وهذا هو الفارق بين معارك الامس واليوم. فجميع الحجج الاسرائيلية عن الحاجة للاستمرار في احتلال أراضي فلسطين 1967 والتسلح المجنون لم تعد مقنعة تماماً. فلقد أصبح من الواضح، بعد أن تبلور سلام بين مصر واسرائيل وبعد دورة المجلس الوطني الفلسطيني وتبني الدول العربية لتتائجها السياسية، ان الجانب العربي لا يهدد أمن اسرائيل بل يسعى للدفاع عن أمنه في حدوده القومية الدنيا. هذا الاستعداد للمساومة التاريخية من الجانب الفلسطيني والعربي ايضاً وضع السياسة الاسرائيلية في موقف دفاعي مما ساهم في تصدع الجبهة الداخلية. فمن الايسر على اسرائيل في ظل الانتفاضة غياب الطرف

السياسي الفلسطيني المستعد للمساومة. بل كان من الاسهل عليها دفع الفلسطينيين لعنف يسهل ادانته دوليا وعزله سياسيا وخنقه قمعا، فحينها تكون القوى الفلسطينية قد قاتلت القوى الحاكمة في اسرائيل على أرضيتها، أي في الخندق العسكري المطلق الذي تتمتع فيه اسرائيل (في هذه المرحلة) بعنصر التفوق.

وهكذا نجد ان اصطدام القوة الاسرائيلية وحكومة الائتلاف الوطني الثانية بقوة الانتفاضة وقدرتها على التحمل بدأ يتحول الى عامل تاريخي مهم في تكثيف أزمة السياسة الاسرائيلية. اذ بدأت السياسة الاسرائيلية تكتشف ان الانتفاضة اعمق من ان تصفى بالقوة. وهذا ما ورد عبر تصريحات الجنرال دان شمرون رئيس الاركان، والجنرال ميتزنا قائد المنطقة الوسطى (Richards, 1989:8). لهذا وفي ظل الانتفاضة واستمرارها وفشل تصفيتها بدأت اسرائيل تنقسم على نفسها. وبدأت تتلاشى الاحلام بإمكان احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة الى ما لا نهاية. وعاد الخط الاخضر الفاصل بين اسرائيل 1948 والاراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، والذي كان الليكود قد بشر أنصاره بأنه زال الى الابد، ليكون خطا فاصلا بين مناطق الفلسطينيين التي مازالت تمتلك هويتها وشرعيتها الفلسطينية السياسية والمناطق الاسرائيلية التي نجحت اسرائيل في انشاء دولتها عليها عام 1948. وهذا ما تعكسه الصحافة الاسرائيلية وما ينتشر بهدوء بين اعضاء الكنيست وفئات قيادية عديدة (Peretz, 1988a: 972-973). وبدأت الازمة التي تعاني منها اسرائيل في علاقتها بمشروعها الصهيوني وما آل اليه مشروع الليكود من 1977 الى 1983 تأخذ مجراها في ظل الانتفاضة. لقد سبب هذا الوضع قيام حالة جذب بطيئة في اسرائيل. لهذا يمكن الاستنتاج بأن الانتفاضة الفلسطينية، اذا استمرت ودعمت وعززت عربيا، ستترك، على المدى الاستراتيجي، أثارا هائلة على مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي وعلى التحالفات الحاكمة في اسرائيل بما لا يقل (وربما يزيد) عن أثر كل الحروب العربية الاسرائيلية السابقة.

وعلى سبيل المثال، فمجرد أخذ اجراء قضائي اسرائيلي بحق من يلتقون بمنظمة التحرير يعكس حالة ضعف سياسي كبيرة، لم تكن قائمة سابقا، في صفوف السياسة الاسرائيلية. فاذا كانت منظمة التحرير شرا مطلقا وتستهدف جميع اليهود في العالم كما تؤكد الحكومة الاسرائيلية، فلماذا تخشى السياسة الاسرائيلية هذه اللقاءات؟ حقيقة الموقف يعكس وعي شامير والليكود بالتحديد ان الطرف الآخر يمتلك «رسالة قد تكون قادرة على اختراق القلوب والعقول الاسرائيلية» (Galtung, 1990: 5). مجرد اعلان حاخام اليهود الشرقيين السابق اوفاديا يوسف، ابان زيارته لمصر في نوفمبر 1989، انه حسب الديانة اليهودية يجوز التخلي عن الارض لصالح السلام، تعرض الرجل لهجوم سياسي واعلامي

عنيف من اليمين (Kidron, 1989a: 9). وحينما نعرف ان الحاخام يوسف هو أحد قادة بل الملهم الروحي لحزب شاس الديني المساعد الذي تأسس عام 1984 ليكون حزبا معبرا عن اليهود الشرقيين فان تصريحاته تكتسب بعدا سياسيا مهما. فلقد حقق هذا الحزب نجاحا سريعا على حساب اغودات والمفدال المتحالفين مع الليكود. ولقد نزل شاس الانتخابات على قائمة تدعوا لاعادة اعطاء التراث الشرقي والحضارة الشرقية وزنها. ولنمو شاس معان كبيرة على المدى البعيد خاصة حينما نعرف ان يهود اسرائيل الشرقيين، المساهمين حتى الآن في قوة حزب الليكود الانتخابية، أكبر عددا من اليهود الغربيين (Bauer, 1989: 9-10).

ومع استمرار الانتفاضة هناك تحولات في الرأي العام الاسرائيلي نحو فرز المواقف يمينا ويسارا. فهناك دعاة الحل السلمي الذين يأخذون بعين الاعتبار أهمية التنازل عن الارض وبين الذين يقولون بعدم امكانية هذا التنازل. لكن الاهم هو ان هذين المعسكرين منذ بدء الانتفاضة وفي كل عام جديد لها يزدادون تباعدا نحو اليمين أو اليسار⁽¹⁾. فأحزاب مثل ميلوديت، تزوميت، وتحيا اليمينية انتقلت، بعد الانتفاضة، الى القول العلني بالطرده الجماعي لجميع الفلسطينيين (Kidron, 1989b: 18-19). كما ان الحزب الوطني الديني (المفدال) انتقل الى مواقع أكثر تشددا، اضافة الى مواقف الليكود وقياداته. وبينما يميل معسكر اليمين لعدم المساومة مطلقا (تصريحات شامير من نوفمبر 1989 حتى يناير 1990 «الدولة الفلسطينية في الاردن»، «لن تراجع عن ستمتر واحد»، نريد اسرائيل الكبرى لكي نوطن اليهود السوفيت) يميل معسكر القوى الاخرى للتحرك باتجاه الاعتراف بمنظمة التحرير والموافقة على قيام الدولة الفلسطينية ولو على مراحل وفترات. ففي «حركة السلام الآن» حصل تحول كبير نحو اليسار أي نحو الاقرار بحق الدولة الفلسطينية ومنظمة التحرير كهئة تمثل الشعب الفلسطيني. والجدير بالذكر ان جميع الحوارات الفلسطينية مع حركة السلام قبل الانتفاضة لم تنتج مجرد اقتراب من الاعتراف الرسمي بمنظمة التحرير وحق الدولة الفلسطينية. لكن عاما واحدا من الانتفاضة كان كفيلا بتغير المواقف التي لم تغيرها أحداث 40 عاما (Bishara, 1989: 219-220). نفس الشيء حصل في يسار حزب العمل وكذلك في بعض القوى الوسطية في الحزب. ولكن مازال يمين حزب العمل (رايين) دون التحول الجذري، لكنه يعي أكثر من أي وقت مضى ضرورة الحل السياسي. كما حصل تغير نسبي بين صفوف حزب شاس الديني، اضافة لوقوع انشقاق في الحزب الوطني الديني أفرز الى الساحة السياسية الاسرائيلية حزب مياميد الديني، ذا الاتجاهات السلمية، وتكون حزب ديفيل هاتوراه الديني الذي يميل للمساومة، والمشق عن اغودات اسرائيل، الذي فاز بمقعدين في انتخابات 1988.

ومن الواضح ان القوى السلمية واليسارية اليهودية كسبت كثيرا في ظل الانتفاضة. فقد انتقلت من حالة الجمود والضعف والانكفاء على النفس التي عرفتها بعد انسحاب

القوات الاسرائيلية من لبنان عام 1985، الى حالة من الديناميكية أساسها وجود قضية سياسية تعمل لاجلها وتكسب الانصار من خلالها. «فحركة السلام الآن» على سبيل المثال، كانت حركة تعاني من الجمود والضعف عام 1987 الى ان جاءت الانتفاضة وأنعشتها. كما برزت العديد من القوى السلمية الجديدة التي لا يستهان بدورها خاصة على الصعيد المستقبلي. فبين الاساتذة والعلماء والاطباء تبرز اتجاهات واحيانا قوى تمارس دورا مؤثرا (Kaminer, 1989: 231-245). فبينما لم يكن من الممكن في عام 1983 جعل مثقفين اسرائيليين يحتجون أو يتضامنون مع الفلسطينيين ضد أسوأ معاملة في الاراضي المحتلة، نجد ان هذا النوع من التضامن بدأ يأخذ مجراه في ظل الانتفاضة. ان يطلب، على سبيل المثال، رئيس الجمعية الطبية الاسرائيلية من رئيس الجمعية الطبية الاميركية في نيسان 1988 بضرورة قيامه بالضغط على حكومة اسرائيل من أجل تأمين الحماية الصحية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة يعكس بدايات قد يكون لها تأثير مهم في المدى المتوسط⁽²⁾.

لا شك في ان اسرائيل منقسمة في ظل الانتفاضة، وينعكس هذا الانقسام في صفوف جميع القوى الاسرائيلية. فالمدرسة الارضية التوسعية ترى ضرورة ابتلاع الارض بغض النظر عن النتائج. وتعتقد ان حكما ذاتيا محدودا سيفي بالغرض. بالمقابل فان المدرسة الديمغرافية تحشى اكثر من أي وقت مضى من القبلة الديمغرافية واثار استمرار 1,7 مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بالصراع عبر الانتفاضة الى ما لا نهاية، كما تحشى، من ان تنضم اليهم القوة التي يمثلها 800 ألف فلسطيني في اراضي 1948 (Avineri, 1986: 3-13; Smootha, 1989: 85). من وجهة نظر هؤلاء فان اسرائيل تسير الآن نحو انفجار شامل وحرب أهلية يهودية - يهودية، واسرائيلية - فلسطينية تشمل فلسطيني 1948، وربما تفجر صراع مسلح عربي اسرائيلي مع بعض الدول العربية (سوريا، العراق) اضافة لامكان سقوط اتفاق السلام مع مصر (Hareven, 1989: 97-120). لهذا فحينها يكتب Harkabi (1988) عن ساعة اسرائيل المظلمة، فهذا هو مقصده، وحينها ينشط دعاة السلام في اسرائيل فهم يخشون من هذا الاحتمال. ولا يمكننا في تحليلنا لحركة السياسة الاسرائيلية عبر عقود، وهي السياسة التي حكمها اللامبالاة والجمود، ان نستبعد هذا الاحتمال الذي تتزايد فرصه مع استمرار هذا الجمود والتخبط. ولكن الخسائر السياسية الاسرائيلية، في ظل هذا الاحتمال، ستكون باهظة، وهذا أهم ما صنعت مبادرة السلام الفلسطينية في ظل الانتفاضة في ظل الاوضاع الدولية الجديدة.

ان الليكود الذي لا يزال على مواقفه اليمينية المتطرفة ليس بعيدا عن الضغط والتآكل. فحيروت (الغاهال) الذي انسحب من حكومة الائتلاف الوطني عام 1970

احتجاجا على الموقف الحكومي من خطة روجرز، نجده اليوم في بداية تعرضه لعدوى الانقسام. فمواقف رئيس بلدية تل أبيب موشي لاهط في يناير 1990 التي عبر من خلالها عن استعدادة للقاء ياسر عرفات وتأكيد ان الكثيرين في الليكود يشاطرونه افكاره حول السلام مع منظمة التحرير تعكس هذا التشقق الذي لم يسبق له ان نال من وحدة حزب حيروت والليكود في المراحل السابقة⁽³⁾. كما ان اقتراح شمويل توليدانو المستشار السابق للشؤون العربية لدى رئيس الوزراء شامير في يناير 1990 بامكان قيام دولة فلسطينية مشروطة تنشأ على مراحل وذلك في اطار اتفاق مع منظمة التحرير، وتأكيد على انسحاب اسرائيل من معظم الاراضي المحتلة جدير بالاهتمام لما يعكسه من بداية تأثر ايدولوجية حزب حيروت بالانتفاضة وآثارها. كما عكس آخر استطلاع نفذته معهد داراف الاسرائيلي ان 50٪ من الاسرائيليين يؤيدون هذا المشروع⁽⁴⁾. كما ان تصريح ايلي لاندو (الليكودي) رئيس اتحاد رؤساء بلديات اسرائيل الذي أعلن عبره عن ضرورة التفاوض مع منظمة التحرير يعكس استمرار التشققات في الليكود في ظل الانتفاضة⁽⁵⁾. ولا شك في ان مشكلة وايزمن الذي أدخل على نقاشات الحكومة الائتلافية مسألة المفاوضات المباشرة مع منظمة التحرير والذي أزعج رئيس الوزراء لدرجة فصله من الحكومة في يناير 1990 ثم اعاده بشرط عدم مشاركته في الحكومة المصغرة يعد نصرا للتيار السلمي من حيث ان قضية المفاوضات مع منظمة التحرير من الجدية لدرجة انها تؤثر على التحالف الحاكم واستمراره (Baram, 1990: 6-8). ولقد أدى سقوط الحكومة الاسرائيلية الائتلافية في مارس 1990، الذي جاء كنتيجة لتكثيف الازمة، الى ظهور أول تفسخ جدي في السياسة الاسرائيلية ناتج عن الصراع المباشر مع الشعب الفلسطيني.

اسرائيل عبر تكتلات اليمين فيها تقاوم هذه الايام بشدة مرحلة السلام التي فتحتها الانتفاضة المنطلقة في ظل أزمة الصهيونية المتداخلة مع التوجه العالمي الجديد، وتغير شكل العلاقة السوفيتية الاميركية بحيث لم تعد هناك حاجة لكيان يضرب المنطقة العربية في اطار الصراع السوفيتي الاميركي. وتقاوم اسرائيل ضمن هذا الاطار، كل ما قد يؤدي الى خلخلة مواقفها لصالح قبولها بمنظمة التحرير أو بانتخابات جدية محمية دوليا في الاراضي المحتلة تساهم، ولو بعد مرحلة زمنية، في التطور نحو دولة فلسطينية. وهي تسعى عبر تحالفها الحاكم، وخاصة الجانب الليكودي منه، لتفادي أي احتمال قد يوصلها الى مجرد الحديث مع منظمة التحرير، لان ذلك يتضمن احتمال الاقرار في آخر الطريق بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، كما يتضمن حصول تشققات جدية في صفوف الليكود واليمين الذي جرى تشكيله على أساس بناء اسرائيل الكبرى. كما تحشى اسرائيل السلام لأن فيه تقليصا لاسرائيل الكبرى، ولانه يحمل تحديات الانسجام الاسرائيلي مع

الحضارة العربية والاسلامية الاكبر. وهذا أمر يثير أسئلة عن مستقبل اليهود الشرقيين والعرب، وامكانية تجانسهم مع هذه الحضارة الاسلامية العربية.

ويبدو واضحا ان تاريخ السياسة الاسرائيلية تجاه قضية الامن والارض قد وضعها في الازمة الراهنة. فهي ان أرادت الانسحاب من الارض المحتلة سوف تجد انها غير قادرة على تنفيذ ذلك بلا حكومة قوية واجماع وطني وضغط دولي وعربي وفلسطيني هائل. وهي ان أرادت البقاء في الاراضي المحتلة الى ما لا نهاية ستجد نفسها تواجه شعبا مصمما على نيل حقوقه بل ونيل المساواة الكاملة في العلاقة مع اسرائيل والنظام العالمي. فهي ان لم تسحب ستتحوّل الى جنوب افريقيا مما سيجعلها دولة غير يهودية وفي المسار التاريخي، أي دولة ثنائية القومية، وثنائية اللغة والعلم، والنشيد الوطني والجيش (Peleg, 1989: 223-232). وهذا بالتأكيد سوف يلغي الصيغة اليهودية والصهيونية التي عرفناها تاريخيا. وهي ان انسحبت فستجد نفسها في حرب أهلية داخلية، وصراع على القرار مما يجعل قضية الانسحاب من أصعب المسائل.

لهذا بإمكاننا ان نتساءل حول طبيعة الخيارات المتاحة لاسرائيل؟ قد لا تكون هناك خيارات كثيرة، فما تواجهه اسرائيل اليوم من مشكلات سياسية سبق وان تراكم على مدى عقود من الصراع. لهذا فهي في أزمة، وفي مأزق تاريخي كبير، وفي مأزقها هذا تتناقض مع نفسها ومستقبلها ومع التيار الجديد الذي يسود العالم. لهذا فان امامنا مرحلة زمنية طويلة، قبل ان تصل اسرائيل الى حالة الاجماع حول القضية الفلسطينية وحلها في اطار مقبول نسبيا من قبل اغلبية الفلسطينيين. وستجد اسرائيل نفسها مع مرور الوقت انها امام أحد حلين، إما تقرير المصير للفلسطينيين في ظل دولة مستقلة (وهذا ما تصر عليه الحركة الوطنية الفلسطينية في هذه المرحلة)، واما تقرير المصير في ظل اسرائيل (وهذا السيناريو يتضمن فشل التوجه الفلسطيني لانشاء دولة مستقلة وسط اصرار اسرائيلي على الاستمرار في سياسة الضم)، مما يعني نيل فلسطيني الاراضي المحتلة بعد نضال مرير وطويل حق المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات بما يضمن ثنائية القومية لاسرائيل / فلسطين. وهذا بالتأكيد، وتحت كل الظروف، يستلزم حكومة اسرائيلية قوية تتمتع باجماع وطني اسرائيلي. وبين اللحظة الراهنة والوصول الى أحد الحلين صراع طويل هو في جوهره استمرار للصراع الراهن بكل أبعاده، وسط استمرار العملية التاريخية في فرز القوى الاسرائيلية بين قوى ديمقراطية تعي أهمية السلام وقوى لا تعي معناه وترفض الثمن الذي يتطلبه منها. بين اللحظة الراهنة والمستقبل، اذن، محطات نضالية وسياسية كثيرة، وقد تكون المفاوضات المقترحة، أو الانتخابات في الاراضي المحتلة مجرد محطات هامة لكن صغيرة على طريق لا نرى نهايته في المدى القريب.

ان اسرائيل في مرحلة انتقال هامة، فمن بواطن الصراع الراهن قد تبرز صيغة التحالف الحاكم الجديد الذي قد يكون خلاصة من حزب العمل والليكود وقوى سياسية من الاحزاب الصغيرة، وربما يكون هذا بعد فترة قد لا تكون قصيرة من التخطيط والجمود السياسي، وبعد وصول النظام السياسي لمازق قد يستلزم انتخابات جديدة في ظل النظام الانتخابي الراهن أو في ظل اصلاحه. فمن الواضح ان هذا النظام الانتخابي يفرض دورا مضخما للقوى السياسية الصغيرة والهامشية. اسرائيل قد تكون مهية لتأسيس جمهورية رابعة اذا ما اعتبرنا مرحلة 1948-1976 جمهورية أولى، ومرحلة 1977-1983 جمهورية ثانية، ومرحلة 1984 - حتى سقوط الحكومة الائتلافية جمهورية ثالثة (في حالة اعادة تشكيل الحكومة الائتلافية تكون هذه الجمهورية الثالثة قد استمرت لفترة زمنية اضافية). وبامكان هذه الجمهورية الرابعة الجديدة، التي قد تأتي بعد مرحلة انتقالية جديدة، ان تكون الوجه الذي يعيد تعريف الصهيونية على أرضية جديدة والقادر على التعامل مع متطلبات السلام العادل مع الفلسطينيين والعرب. لكن اسرائيل قد تفاجئنا كما فعلت على مدى العقود فتبرز تحالفا حاكما جديدا يعزز من قدراتها على الاستمرار في الصراع وسط جو من المغالاة والتعصب. حينها قد يتحول الصراع في فلسطين الى حالة البلقسة (بلفاست) ذي الطبيعة غير القابلة للحل وقد يؤدي هذا الى تسخين الجبهات العربية واحتمال نشوء الصراع المسلح المكشوف.

ان شكل هذا التحالف الحاكم الجديد، اذا أريد له ان يأخذ في محصلته النهائية منحى سلميا وإيجابيا، سيتوقف على استمرار الانتفاضة ومقدرتها على امتصاص جميع الضربات الاسرائيلية. وسيتوقف ايضا على مقدرة منظمة التحرير على ادامة تحركها السياسي والميداني بكفاءة على جميع الاصعدة بما فيها على صعيد الرأي العام الاسرائيلي نفسه. فهذا التوجه حاسم ومهم ويشكل قيمة كبرى لآفاق الممارسة السياسية في المرحلة المقبلة. كما ان الموقف العربي وجديته في دفاعه عن أمنه القطري والقومي تجاه آفاق المغامرة اليمينية الاسرائيلية سيكون له أثر حاسم على الشكل النهائي للصراع. حتى الآن لم تتكشف جميع العوامل القادرة على جعل الثمن الاسرائيلي السياسي، على الصعيد الداخلي والخارجي، الناتج عن قمع الانتفاضة والاستمرار في الاحتلال وفي بناء اسرائيل الكبرى أكبر من ان يحتمل. في ظل تحول اسرائيل وامكان قيام تحالف حاكم جديد سيقى السؤال: ما هو شكل ومضمون هذا التحالف الجديد؟ وهذا سيكون بالتأكيد نتاج لارادة الصراع وادارته بين جميع القوى العربية والفلسطينية والدولية وأيضا القوى السلمية اليهودية والاسرائيلية نفسها.

الهوامش

- 1) M. Tessler, F. Rekness, & S. Smootha (1989), "Continuity and Change in Israeli Thinking about the Israeli Palestinian Conflict." Panel in Middle East Studies Association Conference, Toronto (November 15-1).
- 2) N. Makhoul (1989), Perspectives on the Intifada." Panel in the Association of Arab-American University Graduates Conference, Washington, DC (November 3-5).
- (3) انظر جريدة الاستقلال الاسبوعية: «رئيس بلدية تل ابيب» العدد 23، 1990/1/13، ص 11.
- (4) انظر جريدة الوطن الكويتية: «اقتراح اسرائيلي مشروط»، 1990/1/17، ص 21.
- (5) انظر جريدة الوطن الكويتية، «زعيم ليكودي»، 1990/2/3، ص 24.

المصادر العربية

الغبرا، ش.

- 1988 «الانتفاضة الفلسطينية: الاسباب والاستمرار والاهداف» المستقبل العربي 113 (تموز): 73-59.

1989 «الفلسطينيون وصراع القوة». السياسة الدولية 97 (تموز): 60-71.

جلعادي، ج.

1988 اسرائيل نحو الانفجار الداخلي. القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع.

سلمان، ر. شرارة، ر. البطل، ي.

1986 اسرائيل وتجربة حرب لبنان: تقويمات خبراء اسرائيليين. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المصادر الاجنبية

Aronson, G.

1987 Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank. Washington, DC: Institute for Palestine Studies.

Aronson, S.

1989 "Fragmentation and Polarization in Greater Israel: Political Behavior in Perpetual Crisis." pp. 77-95 in I. Peleg & O. Seliktar (Eds.), The Emergence of a Binational Israel. Boulder, CO: Westview Press.

- Avineri, S.
1986 "Ideology and Israel's Foreign Policy." *Jerusalem Quarterly* 37: 3-13.
- Baram, H.
1990 "The Weizman Affair: A Victory for the Peace Camp." *Middle East International* 366 (5 January): 6-8.
- Bauer, J.
1989 "Religious Parties in Israel: Reality Versus Stereotypes." *Middle East Focus (Canada)* 11 (Fall): 8-12, 18.
- Bishara, A.
1989 "The Uprising's Impact on Israel." pp. 217-229 in Z. Lockman & J. Bein (Eds.), *Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation*. Boston, MA: South End Press (A MERIP Book).
- Eisenstadt, S.
1985 *The Transformation of Israeli Society: An Essay in Interpretation*. Boulder, CO: Westview Press.
- Freedman, R.
1989 "Religion, Politics, and the Israeli Elections of 1988." *Middle East Journal* 43 (Summer): 406-422.
- Galtung, J.
1990 "24 Positive Trends in Israel since the Intifada." *Al-Fajr Weekly (Jerusalem)* 11 (January 11): 5,15.
- Gavron, D.
1984 *Israel After Begin: Israel's Options in the Aftermath of the Lebanon War*. Boston: Houghton Mifflin.
- Haraven, A.
1989 "Is Another Arab War Coalition Possible?" *Jerusalem Quarterly* 49 (Winter): 97-120.
- Hareven, S.
1988 "The First Forty Years." *Jerusalem Quarterly* 48 (Fall): 3-28.
- Harkabi, Y.
1988 *Israel's Fateful Hour*. New York: Harper & Row.
- Hertzberg, A.
1983 "Israel and the West Bank." *Foreign Affairs* 61 (Summer): 1064-1077.

Horowitz, D. & Lissak, M.

- 1989 "Democracy and National Security in a Protracted Conflict." *Jerusalem Quarterly* 51 (Summer): 3-40.

Isaac, R.

- 1976 *Israel Divided: Ideological Politics in the Jewish State*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Jansen, M.

- 1987 *Dissonance in Zion*. London: Zed Book.

Kaminer, R.

- 1989 "The Protest Movement in Israel." pp. 231-245 in Z. Lockman & J. Beinun (Eds.), *Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation*. Boston, MA: South End Press (A MERIP Book).

Khalidi, R.

- 1986 *Under Siege: P.L.O. Decisionmaking During the 1982 War*. New York: Columbia University Press.

Kidron, P.

- 1989a "Strains in Likud's Religious Alliances." *Middle East International* 363 (17 November): 8-9.

- 1989b "The Price Israel Has to Pay." *Middle East International* 365 (15 December): 18-19.

Kieval, B.

- 1988 "The Foreign Policy of the Labor Party." pp. 19-54 in B. Reich & R. Kieval (Eds.), *Israeli National Security Policy: Political Actors and Perspectives*. New York: Greenwood Press.

Lewis, S.

- 1986 "Israel: The Peres Era." *Foreign Affairs* 65 (America and the World): 582-610.

Lustick, I.

- 1987 "Israel's Dangerous Fundamentalists." *Foreign Policy* 68 (Fall): 118-139.

- 1988 *For the Land and the Lord: Jewish Fundamentalism in Israel*. New York: Council on Foreign Relations.

- 1989 "The Political Road to Binationalism: Arabs in Jewish Politics." pp. 97-123 in I. Peleg & O. Seliktar (Eds.), *The Emergence of a Binational Israel*. Boulder, CO: Westview Press.

Mendilow, J.

- 1988 "Israel's Labor Alignment in the 1984 Elections: Catch-All Tactics in a Divided Society." *Comparative Politics* 20 (July): 442-460.

Middle East Report (MERIP)

- 1988 "Israel and the Palestinians: 1948 - 1988." *MERIP* 152 (May-June): 35-40.

Nakhleh, K.

- 1982 "The Invasion of Lebanon and Israel's Imperial Strategy." *Arab Studies Quarterly* 4 (Fall): 324-335.

Peleg, I.

- 1988a "The Foreign Policy of Herut and the Likud." pp. 55-78 in B. Reich & R. Kieval (Eds.), *Israeli National Security Policy: Political Actors and Perspectives*. New York: Greenwood Press.

- 1988b "The Impact of the Six Day War on the Israeli Right: A Second Republic in the Making." pp. 54-68 in Y. Lukacs & A. Battah (Eds.), *The Arab Israeli Conflict: Two Decades of Change*. Boulder, CO: Westview Press.

- 1989 "Epilogue: The Future of Binational Israel – Beyond the Winter of Discontent." pp. 223-232 in I. Peleg & O. Seliktar (Eds.), *The Emergence of a Binational Israel*. Boulder, CO: Westview Press.

Peretz, D.

- 1983 *The Government and Politics of Israel*. Boulder, CO: Westview Press.

- 1988a "Intifadeh: The Palestinian Uprising." *Foreign Affairs* 66 (Summer): 964-980.

- 1988b "Israeli Policies Toward the Arab States and the Palestinians Since 1967." pp. 26-40 in Y. Lukacs & A. Battah (Eds.), *The Arab Israeli Conflict: Two Decades of Change*. Boulder, CO: Westview Press.

- 1989 "Israel and the Arab States in the Binational Era." pp. 189-203 in I. Peleg & O. Seliktar (Eds.), *The Emergence of a Binational Israel*. Boulder, CO: Westview Press.

Peretz, D. & Smooha, S.

- 1985 "Israel's Eleventh Knesset." *Middle East Journal* 39 (Winter): 86-103.

- 1989 "Israel's Twelfth Knesset Election: An All-Loser Game." *Middle East Journal* 43 (Summer): 388-405.

- Randal, J.
1984 Going All the Way: Christian Warlords, Israeli Adventurers, and the War in Lebanon. New York: Vintage Books.
- Reich, B.
1988 "Israeli National Security Policy: Issues and Actors." pp. 1-18 in B. Reich & R. Kieval (Eds.), Israeli National Security Policy: Political Actors and Perspectives. New York: Greenwood Press.
- Reiser, S.
1988 "The Religious Parties and Israel's Foreign Policy." pp. 105-121 in B. Reich & R. Kieval (Eds.), Israeli National Security Policy: Political Actors and Perspectives. New York: Greenwood Press.
- Richards, C.
1989 "Shuffling the Generals." Middle East International 353 (23 June): 8.
- Roumani, M.
1988 "The Ethnic Factor in Israel's Foreign Policy." pp. 79-103 in B. Reich & R. Kieval (Eds.), Israeli National Security Policy: Political Actors and Perspectives. New York: Greenwood Press.
- Sachar, H.
1979 A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time. New York: Alfred & Knop.
1987 A History of Israel (Volume II): From the Aftermath of the Yom Kippur War. Oxford: Oxford University Press.
- Schiff, Z. & Ya'ari, E.
1984 Israel's Lebanon War. New York: Simon & Schuster.
- Schocken, G.
1984 "Israel in Election Year 1984." Foreign Affairs 63 (Fall): 77-92.
- Segev, T.
1986 1949: The First Israelis. New York: The Free Press.
- Seliktar, O.
1989 "Conceptualizing Binationalism: State of Mind, Political Reality, or Legal Entity?" pp.3-38 in I. Peleg & O. Seliktar (Eds.), The Emergence of a Binational Israel. Boulder, CO: Westview Press.
- Shamir, Y.
1987/88 "Israel at 40: Looking Back, Looking Ahead." Foreign Affairs (America and the World): 574-590.

Shipler, D.

- 1986 Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land. New York: Times Books.

Smootha, S.

- 1989 Arabs and Jews in Israel (Volume I): Conflicting and Shared Attitudes in a Divided Society. Boulder, CO: Westview Press.

Sprinzak, E.

- 1988 "Extremist Inputs Into Israel's Foreign Policy: The Case of Gush Emunim." pp. 123-146 in B. Reich & R. Kieval (Eds.), Israeli National Security Policy: Political Actors and Perspectives. New York: Greenwood Press.

- 1989 "The Emergence of the Israeli Radical Right." Comparative Politics 21 (January): 171-192.

Tessler, M.

- 1989 "Israeli Politics and the Palestinian Problem After Camp David." pp. 140-173 in A. Lesch & M. Tessler (Eds.), Israel, Egypt, and the Palestinians: From Camp David to Intifada. Bloomington, IN: Indiana University Press.

Waller, H.

- 1989 "The 1988 Israeli Election: Proportional Representation with a Vengeance." Middle East Review XXI (Summer): 9-17.

Weissbrod, L.

- 1989 "Binationalism Reconsidered: Ideological Continuity and Change in the Begin Era." pp. 39-55 in I. Peleg & O. Seliktar (Eds.), The Emergence of a Binational Israel. Boulder, CO: Westview Press.

Wolfsfeld, G.

- 1988 The Politics of Provocation: Participation and Protest in Israel. Albany, NY: State University of New York Press.

Conflict and Consensus among the Governing Alliances in Israel

Shafeeq Ghabra

By exploring the politics of the Israeli ruling coalitions since 1948, this study analyzes Israeli policy towards security and land. It also reviews the available literature to examine the overall trends and consensus among students of the Israeli political system. The paper covers the nature of the ruling alliance between 1948-67, the impact of the 1967 and 1973 wars on Israeli politics, the rise of the Likud and the fundamentalist movement, the Likud coalition from 1977-83, the coalition government since 1984, and the present and potential impact of the Intifada uprising on political forces in Israel. It is assumed that the current split among political parties will create further stalemate and lack of decision covering the future of the occupied territories. It is suggested that the Intifada has forced Israel into a process of transformation that may bring about a new ruling coalition with new attitudes towards peace, security and the rights of the Palestinians. But such a shift may only mature as a result of a combination of forces, and the prospects in the near future seem to lie in further suffering in the occupied Palestinian territories.